



كلية التربية
المجلة التربوية



جامعة سوهاج

الشراكة البينية للإشراف العلمي مدخل لتجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية

إعداد

أ.د/ رباح رمزي الضبع
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة أسيوط

د/ رشا مصطفى السيد مصطفى الحنفي
مدرس أصول التربية
كلية علوم الإعاقة والتأهيل
جامعة الزقازيق

تاريخ الاستلام: ٢ أغسطس ٢٠٢٠ - تاريخ القبول: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2021.

المستخلص :

هدفت الدراسة إلي وضع تصور مقترح يمكن من خلاله تفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي من أجل تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، ووظفت استبانته من (٣٠) فقرة ، تم تطبيقها علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن هناك معوقات للشراكة البيئية للإشراف العلمي بالجامعات المصرية منها : قلة نشر التجارب الناجحة في مجال الشراكة البيئية للإشراف العلمي، وضعف العمل بروح الفريق بين الأقسام المختلفة بالجامعة ، وضعف فهم المسؤولين للقوانين واللوائح التي تعوق الشراكة البيئية للإشراف العلمي. كما أظهرت الدراسة أنه لتفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي لتجويد الدراسات العليا لابد من : تحقيق التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس خارج نطاق تخصصاتهم وكمياتهم ، وتطوير مهارات التفكير العلمي والإبداعي والابتكاري لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، وإكسابهم مزيداً من القدرات والمعارف والمهارات العلمية والأكاديمية والتدريسية والبحثية، والعمل على خلق مناخ مناسب لمناقشة أعضاء هيئة التدريس لتبادل الأفكار والخبرات ، وضروة تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، وإنشاء مراكز بحثية تقوم على البحوث البيئية بكل جامعة، ونشر ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي ، ووضع جوائز لأفضل الشراكات البيئية للإشراف العلمي في العلوم المختلفة ، وتوعية طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس الجدد بأهمية الدراسات البيئية في تطوير التخصص العلمي وإنتاج المعرفة الإبداعية .

كلمات مفتاحية : الشراكة- الدراسات البيئية - تجويد الدراسات العليا.

The inter-partnership for scientific supervision is an introduction to improving graduate studies in Egyptian universities

Abstract:

The study aimed to develop a proposed concept through which it could activate the inter-partnership for scientific supervision in order to improve graduate studies in Egyptian universities, and the study used the descriptive approach, and employed a questionnaire of (30) paragraphs, which was applied to a sample of teaching staff members in Egyptian universities. The results of the study showed: that there are obstacles to the inter-partnership for scientific supervision in Egyptian universities, including: the lack of dissemination of successful experiences in the field of intra-partnership for scientific supervision, the weakness of teamwork between the different departments of the university, and the officials poor understanding of the laws and regulations that hinder the inter-partnership for scientific supervision. The study also showed that in order to activate the inter-partnership for scientific supervision to improve graduate studies, it is necessary to: achieve interaction between faculty members outside the scope of their specializations and faculties, develop scientific, creative and innovative thinking skills among teaching staff members in Egyptian universities, and equip them with more scientific, academic, teaching and research capabilities, knowledge and skills. And work to create a suitable climate for discussion by faculty members to exchange ideas and experiences, the necessity of activating inter-studies among teaching staff members specializing in social sciences, establishing research centers based on inter-research in each university, spreading the culture of inter-partnership for scientific supervision, and setting awards for the best inter-partnerships for scientific supervision. In various sciences, and to educate graduate students and new teaching staff members about the importance of interdisciplinary studies in developing scientific specialization and producing creative knowledge.

Key words: partnership - interdisciplinary studies - improving graduate studies.

مقدمة البحث :

يمر المجتمع بجملة من المتغيرات العالمية المتسارعة في ظل سيادة آليات العولمة ، وتزايد الثورة العلمية والتكنولوجية ، والثورة المعلوماتية والتطور الهائل للعلوم والمعارف بل وانفجار المعرفة واتساعها على شكل متسارع ، وغير ذلك من التحولات والمستجدات التي تتطلب بلا شك التفاعل معها والتحسب لها للاستفادة من إيجابياتها والتصدي لسلبياتها .

واقترن تطور العلوم والمعارف وتوزيع التخصصات وتصنيفها بنمو الجامعات التي ارتبطت هي أيضاً بنمو الفكر الإنساني وتطوره. بعد أن كانت الفلسفة هي أم العلوم التي تبحث في مختلف القضايا المتعلقة بالوجود، والإنسان، والحياة، والمعرفة، والقيم، إذ عجزت الفلسفة الأم، نتيجة لتطور الحياة الإنسانية وتعقدها، في حل المشكلات اليومية التي تواجه الإنسان، مما جعلته يبحث عن

طرائق وأساليب أخرى تعينه على حل مشكلاته ومواجهة تحدياته. ولذلك جاء عصر العلوم والتخصصات ليضع أسس تنظيم المعرفة وتوزيعها في ميادين علمية وتخصصات متنوعة، جعلت كل تخصص يضع معالم حدوده الخاصة به، ويرسمها، بدءاً من مصطلحاته، ونظرياته، وتقنياته (العاني ، ٢٠١٥ ، ص ١٥).

ولقد فرضت المتغيرات التي سبق ذكرها على مجالات البحث العلمي الخروج من المعرفة المتخصصة المنفردة إلى مجالات تخصصية مفتوحة وأكثر مرونة ، يمكن تسميتها بالمعرفة الشاملة ، ومن المركزية إلى اللامركزية ، ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي ، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة ؛ وهنا كان لابد من التفكير بكل جدية في الانفتاح بين التخصصات.(بدران ، ٢٠٠٥)

ومن ثم ظهرت فلسفة جديدة تُعيد العلوم إلى وحدتها وتكاملها، وتُخرجها من حالة الانعزال الذي وضعت فيه أطواراً زمنية عديدة ، فظهرت الدراسات البيئية ، والعلوم عابرة التخصصات وغيرها من المصطلحات التي تشير إلى ضرورة تفعيل أو اصر الارتباط بين التخصصات المختلفة (إبراهيم، ٢٠١٦ ، ص ٥٧٩) ، وكانت نقطة تحول في مهام المؤسسات العلمية والأكاديمية وفي مقدمتها الجامعات.

وتطور وتقدم الجامعات من الناحية الأكاديمية والإدارية يعتمد بصفة رئيسة على وجود الدراسات العليا ، - والتي تحظى محلياً وعالمياً باهتمام بالغ - كأحد مؤشرات التقدم والتنمية المجتمعية من ناحية وأحد الوسائل اللازمة لتحسين السمعة الأكاديمية للجامعات ، وإعداد كوادر (أطر) على درجة عالية من الكفاءة علمياً ومهارياً سواء أكانت فى العلوم الإنسانية أم التطبيقية ، حيث يتم فيها الالتزام بتزويد الدراسين بمناهج وأساليب ومعايير البحث العلمي ، وإشراف علمي متميز ؛ وذلك سعياً لإعداد باحثي المستقبل ، والإسهام بإضافات علمية مبدعة لرصيد المعرفة البشرية .(بخيت وآخرون ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٩)

ولكن مع تعاظم حجم التحديات التي تواجهها الجامعات محلياً وعالمياً في العصر الحالي ، وتوجه الجامعات نحو الحصول على الاعتماد الأكاديمي ، وتزايد المنافسة وضغوط المساءلة الاجتماعية للتعرف على مدى ملاءمة مخرجاتها لسوق العمل ولمتطلبات التنمية الشاملة ، إضافة إلى مشكلاتها وقضاياها الداخلية ، ساهم ذلك كله فى تنامي الدعوات المنادية برفع كفاءة وفعالية نظمها وتجويد برامجها ، ولاسيما برامج الدراسات العليا .(الحري ، ٢٠١٠ ، ص ص ٩ - ١٠) .

وتتعدد المداخل التي عن طريقها يمكن المساهمة فى تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، ومنها الشراكة البيئية للإشراف العلمي والتي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة ، الأمر الذي يتطلب أكثر من مشرف علمي من أقسام الجامعات المختلفة .

وتأسيساً على ذلك جاءت دراسة: (بخيت وآخرون، ٢٠١٦، ص ص ١٧٧-٢٠٥) لتؤكد على ضرورة دراسة الشراكة البيئية فى الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه باعتبارها أحد المداخل العلمية المنظمة لتجويد وتحسين الدراسات العليا وإعداد باحثي المستقبل ، حتى ينهل الباحث من خبرات أكاديمية متنوعة ، ومدارس فكرية شتى .

وأيضاً جاءت دراسة (الناقة ، ٢٠١٣ ، ص ٩) ، ودراسة (بيومي ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٢٣ - ١٣٩) ، ودراسة (علي ، نصار، الطوخي ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٢٩ - ٢٥٠) ، ودراسة (عايل ، ٢٠١٨) لتؤكد على ضرورة الارتقاء بالدراسات العليا وتجويدها عن طريق تفعيل برامج الدراسات البيئية ، وضرورة إحياء دور المدارس العلمية والفكرية بثوب جيد

يغلب عليه الترابط والتكامل للوصول لنتائج علمية مبنية على رؤى فكرية ومنهجية عالية الجودة.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

تتبع مشكلة الدراسة الحالية من أنه لا تزال هناك مشكلات وقضايا خاصة بالدراسات العليا في الجامعات المصرية ، والتي قد تؤثر في مصداقيتها وموضوعاتها وتؤثر في مخرجاتها وبالتالي تعيق نموها وتطورها .

وتوجد بعض الدراسات التي تؤكد على ذلك ؛ فقد أكدت دراسة (هلاي ، وغنايم ، وحنا، ٢٠٠٣ ص ص ٢٦٢ - ٢٦٤) على أن الدراسات العليا بالجامعات المصرية في أزمة بسبب سيطرة الإجراءات الروتينية على سياسة تسجيل الدراسات العليا وغياب التخطيط والتنسيق ، وعدم وجود سياسة بحثية وثبات قانون الدراسات العليا لفترة طويلة ، والنقص في الكتب والمراجع والدوريات العلمية .

كما أشارت دراسة (تمام ، الطوخي ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥١٠-٥٧١) إلي أن الدراسات العليا بالجامعات المصرية تفتقر إلي الجودة في العديد من الجوانب ، وتأرجح مستوي الرسائل العلمية وتعقد اللوائح والقوانين ، كثرة مشكلات الإشراف والتسجيل ، وقلة الربط بين البحوث العلمية وقضايا المجتمع ومشكلاته ، وأضافت دراسة (الوحش ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٦٤ - ٣١٠) عدم مراعاة رغبة طلاب الدراسات العليا افي اختيار المشرف، واعتذار المشرف أحياناً لضيق وقته ، وعدم تخصيصه لقاءً أسبوعياً لمقابلة الطلاب ومتابعتهم ، كما يؤثر تعدد الإشراف سلباً علي أداء الطلاب ، بالإضافة لقلة الخبرة البحثية في الإشراف لبعض المشرفين.

بالإضافة إلي دراسة (موسي ، الدسوقي ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٥٩-٢٢٩) والتي أكدت علي أن الدراسات العليا بالجامعات المصرية تعاني من مشكلات عدة منها : انشغال المشرف وقلة تفرغه ، وقلة التزام المشرف بمواعيده مع الطلاب ، وضخامة الأعباء الملقاة علي المشرفين (تدريسية - بحثية - إدارية) وانشغالهم بحياتهم الخاصة ، بالإضافة إلي الخلافات بين المشرفين في الرأي ، وتغيير المشرف العلمي وإحلال آخر علي متابعة البحث العلمي.

وأيضاً أسفرت دراسة (عيسوى ، ٢٠١٨ ، ص ص ٤٠٠-٤٥٤) فى نتائجها : إلى أن هناك مشكلات تواجه الدراسات العليا وخاصة المشكلات الخاصة بنظام المشرف وعلاقته بطالب الدراسات العليا ومن أهمها : قلة متابعة بعض المشرفين لطلابهم ، وضعف المستوى العلمي لبعض المشرفين ، وتحيز وتعصب بعض المشرفين لآراء الطلاب ، بالإضافة إلى صعوبة تفرغ الكثير من المشرفين لطلابهم نظراً لكثرة الأعباء التي يقوم بها عضو هيئة التدريس نتيجة ارتفاع النصاب الأسبوعي له بين المحاضرات أو غيرها من الأعباء ، وتوجيه نشاطه البحثي لهدف الترقية ، أو شغل بعضهم لمناصب إدارية.

مما سبق ، يتضح ضرورة الاهتمام بإعادة النظر في منظومة الدراسات العليا بالجامعات المصرية بل وتجويدها ، ونظراً لأن جودة المخرجات البحثية تتوقف - بدرجة كبيرة- على مدى كفاءة عملية الإشراف العلمي ، بل الإشراف العلمي من أقسام الجامعات المختلفة ؛ لذا تأتي الدراسة الحالية كمحاولة لتفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي لتجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ؛ وتأسيساً على ذلك فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد فى التساؤلات الآتية :

١. ما طبيعة البحوث البيئية القائمة على الإشراف العلمي المشترك ؟
٢. ما معايير جودة الدراسات العليا بالجامعات المصرية ؟
٣. ما واقع الشراكة البيئية للإشراف العلمي بالجامعات المصرية ؟
٤. ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي فى تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- توضيح مفهوم الدراسات البيئية ، وفلسفتها ، وأهدافها .
- ٢- التعرف على أهم معايير جودة الدراسات العليا بالجامعات المصرية .
- ٣- الوقوف على واقع الشراكة البيئية للإشراف العلمي بالجامعات المصرية .
- ٤- وضع تصور مقترح يمكن من خلاله تفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي من أجل تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث الحالي فيما يلي :

- ١- أنه يعالج موضوعاً حيويًا هو قضية الشراكة البحثية في الإشراف العلمي والتي تعمل على توثيق الروابط والعلاقات العلمية والبحثية بين الأقسام والكليات في الجامعات المختلفة .
- ٢- يتناول هذا البحث موضوعاً في غاية الأهمية ومدخلاً مهماً ؛ لتجويد برامج الدراسات العليا بالجامعات المصرية .
- ٣- قد تفيد هذه الدراسة الجهات المعنية بإنشاء مراكز متخصصة لتجديد الشراكة البيئية الأنسب والمطلوبة للقضاء على الفجوات والثغرات الناتجة عن الانفصالية بين التخصصات .
- ٤- تسهم هذه الدراسة في زيادة دافعية أعضاء هيئة التدريس لعقد شراكات بحثية في تخصصات مغايرة لتخصصاتهم .
- ٥- المشاركة في حل المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، من أجل إنتاج معرفة ذات خصائص إبداعية وابتكارية متميزة .
- ٦- قد تكون هذه الدراسة فرصة لتبادل المعلومات والمعارف وتبادل الحوار بين متخصصين من ميادين مختلفة لحل مشكلة واحدة .

منهجية البحث وأدواته :

تقتضى طبيعة البحث استخدام " المنهج الوصفي " ، وبعض أدواته ، ومنها أداة الاستبانة ، والتي قاما الباحثان بتصميمها وتطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ؛ للتعرف على الواقع الفعلي للشراكة البيئية للإشراف العلمي ، ومن ثم الاستفادة من نتائج البحث في وضع آليات لتفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي لتجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية.

مصطلحات البحث :

تحدد مصطلحات البحث فيما يلي :

١ - الشراكة البيئية للإشراف العلمي

بداية تُعرف الشراكة بأنها: ميثاق بين طرفين يقوم على أساس التفاعل البناء والاتصال المستمر والشفافية المطلوبة بينهما ، وتحدد بمقتضاه الأهداف والتوقعات والاهتمامات والمصالح والمسؤوليات المشتركة بينهما كشركاء متساويين بغية تحقيق مصلحة معينة (حسن ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٨).

وهي أيضاً: عمل جماعي يهدف للارتفاع بمستوى كفاءة الأطراف المشاركة ، وهي التعاون بين المنظمات من أجل تبادل المنفعة ولتحقيق أهداف متفق عليها مسبقاً . (Mcquaid 2000, P. 3) .

كما أنها : عقد طويل الأمد ، وتحالف بين منظمات عمومية وخاصة ، وتهدف لتحقيق التعاون والتنسيق بين أنشطة إنجازها معاً المتدخلون والعموميون والخواص ، وتتعلق الشراكة بإنجاز يتأسس على أهداف مشتركة ، وبالتالي يتم توزيع المهام بينهم (اليكوبي ، ٢٠١٢ ، ص ٤٦) .

أما الدراسات البيئية فتُعرف بأنها : " أسلوب يتم من خلاله دمج فرعين أو أكثر من فروع المعرفة معاً ، إذ يتم ذلك من خلال وسيلة بحث تتفاعل فروع المعرفة مع بعضها بعضاً ، ويكون لها بعض التأثير على وجهات النظر لدى الطرف الآخر " . (الدبوس ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٤٧) .

كما تُعرف بأنها : كل المحاولات غير التخصصية في البحث والإدارة والتعلم وهذا هو المفهوم الواسع ، أما المفهوم والاستخدام الأكثر قبولاً أنها تتضمن : المجهودات المبذولة نحو استحداث تخصص جديد يقع نطاقه بين تخصصين آخرين أو أكثر موجودين بالفعل ، وإذا أحرز التخصص الجديد نتائج حقيقية مقبولة على نطاق واسع ؛ اعتبر التخصص الجديد علماً جديداً (زاهر ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨٩) .

بالإضافة إلي أنها تلك : " الدراسات التي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة ، أو العملية التي بموجبها الإجابة عن بعض التساؤلات أو حل بعض المشكلات أو

معالجة موضوع واسع جداً أو معقد يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد" (إبراهيم ، ٢٠١٦ ، ص ٥٨٢) .

ويقصد بالإشراف العلمي: " العملية التي يقوم بموجبها أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، بتوجيه وإرشاد الطالب الباحث في موضوع البحث ، وذلك بناءً على تكليف من القسم العلمي المختص للحصول على درجة علمية ". (شعبان، ٢٠١٧ ، ص ١٦) .

وهو أيضاً : عملية توجيه ومساعدة من قبل أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة لطلاب الدراسات العليا في مجال ما ، ومن أهم خصائصه : أنه عملية صعبة ومعقدة خاصة مع التطور التكنولوجي المتلاحق ، كما أنه عملية إنسانية تفاعلية (علي ، نصار ، الطوخي، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٨) .

كما أنه : العملية التي يقوم بها المشرف العلمي لتوجيه طلابه ومساعدتهم في موضوع بحثي محدد ومعتمد من قبل القسم الأكاديمي ، واكتسابهم المهارات البحثية ، واللازمة للحصول على أي من درجتي الماجستير والدكتوراه (الحربي ، ٢٠١٩ ، ص ١٩٦) .

ومن العرض السابق تستخلص الدراسة الحالية تعريفاً لمصطلح (الشراكة البيئية للإشراف العلمي)، حيث يقصد الباحثان بها - إجرائياً - الدراسات والبحوث التي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة ، الأمر الذي يتطلب أكثر من مشرف علمي من أقسام الجامعات المختلفة ، يقومون بتبادل المعلومات والمعارف بينهم لحل مشكلة واحدة .

٢ - تجويد الدراسات العليا

ويُقصد بالدراسات العليا - في هذا البحث - تلك المرحلة التي يلتحق بها الدارسون بعد الانتهاء من الدرجة الجامعية الأولى ، ويواصل الدارسون دراساتهم عبر برامجها المتنوعة ليحصلوا على درجات علمية كالديبلوم والماجستير والدكتوراه التابعة لأحد الأقسام، وتؤكد هذه الدراسات على بناء كوادر علمية متخصصة ومتمرسة قادرة على اكتساب معارف ومعلومات مع التحليل النقدي للمعرفة الموجودة وإضافة معارف جديدة (Boland, 2012, P.5) .

والدراسات العليا - إجرائياً - هي الفرصة التعليمية لأصحاب الاستعداد والقدرة ، والميل نحو مزيد من التعلم (الخريجون الحاصلون على درجتي البكالوريوس والليسانس) للحصول

على درجتي الماجستير والدكتوراه ، وترتبط هذه الدراسات بحاجات الأفراد ، كما أنها ترتبط بخبرة ذاتية دافعها الرغبة فى النمو .

وبناءً عليه فإن المقصود بتجويد الدراسات العليا -إجرائياً- هو تحسين برامج الدراسات العليا والتي من شأنها تحسن النظرية والممارسة فى العديد من الجوانب المختلفة للعملية التعليمية وفق معايير محددة ، بما يحقق الجودة الملائمة للمخرجات .

الدراسات السابقة :

سوف يتم تناول بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث الحالي وفق ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث ، ويمكن تناولها على النحو التالي :

١- دراسة (Holley ,2009, pp. 331-344) وهدفت لمعرفة التوجهات الاستراتيجية نحو الدراسات البيئية فى البحوث الممولة من الحكومة الفيدرالية الأمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وقامت الدراسة بتحليل بيانات ٢١ جامعة حكومية ، خاصةً تلك التي حصلت على تمويل حكومي لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ ، ذات السمعة العالية فى مجال البحث العلمي ، واعتمدت الدراسة على تحليل الكتب والبحوث الوثائق والأدلة والخطط الاستراتيجية والخطابات التي يلقاها المسئولون بالجامعة فى المناسبات المختلفة .

وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات تبذل قصارى جهدها فى توجهاتها نحو البحوث البيئية ، كما أنها تقوم بنشر ثقافة البحوث البيئية وقدرتها على التعامل مع القضايا والمشكلات المجتمعية من خلال المبادرات العديدة ، والمؤتمرات التي تنظمها .

٢- دراسة (Bulter ,2011) والتي هدفت إلى وضع السبل التي تكفل تغيير نظم البحث العلمي وأساليبه وإجراءاته ، خاصةً مع ظهور المشكلات المجتمعية التي لا يمكن حلها أو التعامل معها من طرف واحد أو مجال تخصص منفرد ، ولهذا أكدت الدراسة على ضرورة الاعتماد على الدراسات البيئية فى البحث العلمي ، خاصةً وأن المجتمعات أصبحت أكثر تعقيداً وتعود أسبابها لعوامل متعددة يصعب حصرها أو التعامل معها من قبل مجال تخصصي واحد .

٣- دراسة (Wilson , Zamerlan , 2012, PP 331-342) وهدفت إلى الكشف عن مسؤولية الجامعات في تحقيق موازنة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من خلال خريجين يمتلكون القدرات والكفايات اللازمة لسوق العمل ، وقادرين - أيضاً - على حل المشكلات التي تواجههم في حياتهم ، وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة استخدام البحوث البيئية في جامعة نيوساوث ويلز في استراليا وذلك من أجل تهيئة الطلاب لسوق العمل ، وتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات المطلوبة ، وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل البحوث البيئية في مختلف الجامعات .

٤- دراسة (البازعي، ٢٠١٣، ص ص ٢٢١-٢٣٠) والتي هدفت إلى الكشف عن حاجة أبنتمولوجيا ملحة في تحليل العلاقة بين الدراسات البيئية والابتكار ، وأظهرت نتائج الدراسة أن ما تحتاج إليه الدراسات البيئية هو تلك الروح النازعة إلى التفكير المختلف، وأن التخصص دون رؤية شمولية أعمى ، والرؤية الشمولية دون تخصص جوفاء ، وضرورة ربط التخصصات المختلفة ؛ سعياً لإيجاد معارف جديدة ، وأكدت الدراسة على ضرورة تجاوز الفواصل بين العلوم من خلال الاعتماد على الدراسات البيئية باعتبارها مبادرة مميزة في مسيرة التفاعل العلمي والثقافي مع الآخر وهي مسعى للتفكير المختلف النازع إلى الابتكار.

٥- دراسة (حسن، ٢٠١٣، ص ص ٢٤١-٢٥٠) وهدفت إلى نشر ثقافة الدراسات البيئية ، وذلك من خلال الوقوف عند مفاهيم البيئية ، ومحدداتها المعرفية والعلمية ، والتعمق في نشأتها التاريخية ، لتكشف عن أوجه الوضوح حيناً والالتباس أحياناً أخرى في دلالتها ، وأكدت الدراسة على ضرورة العمل بالدراسات البيئية باعتبارها تقوم على الجمع بين كفاءات وأفكار آتية من ميادين علمية أو فكرية مختلفة لتحقيق هدف مشترك .

٦- دراسة (سليمان، ٢٠١٣) وهدفت إلى وضع تصور مقترح للتكامل بين التخصصات التربوية المختلفة في ضوء الاتجاهات المعاصرة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة القضاء على ظاهرة التشرزم الموجودة بالجامعات المصرية ، والسعي لغرس روح العمل كفريق بحثي بين أعضاء هيئة التدريس وتفعيل الدراسات البيئية داخل الجامعات المصرية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية .

٧- دراسة (نجم ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٧-١٨) وهدفت هذه الدراسة لبناء وتطوير قاعدة علمية ، تعليمية وبحثية فى مجالات العلوم البيئية ،بما يرسخ فكرة الاندماج بين مختلف المعارف والعلوم ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة طرح برامج دراسات عليا بيئية متفردة لإتاحة المجال أمام الدارسين لاستكمال تعليمهم فى مستويات الدبلوم والماجستير والدكتوراه ، وتنظيم الأنشطة والفعالية العلمية لدعم الدراسات والبحث العلمي البيئي طرح العديد من البرامج البيئية فى مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا ، من أهمها برنامج الماجستير فى إدارة التعليم الدولي وهو برنامج بيئي بين عدة كليات يمنح درجة مشتركة بين جامعتي حلوان ولودفجسبورج بألمانيا وإنشاء كلية للدراسات العليا تضم بين جنباتها العديد من البرامج البيئية .

٨- دراسة (بيومي ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٢٣-١٣٩) وهدفت إلى تشخيص معوقات تفعيل الدراسات البيئية فى العلوم الاجتماعية ، وكان من نتائج الدراسة زيادة حجم المعوقات المرتبطة بالسياق الأكاديمي عن (٦٠%) من المستوى الافتراضي ، وأن الدراسات البيئية فى العلوم الاجتماعية لازالت فى مرحلة التعريف والتأصيل النظري للمفهوم ،وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدراسات البيئية واستخدامها فى الجامعات من أجل الارتقاء بالدراسات العليا فى مجال العلوم الاجتماعية ، وضرورة إحياء دور المدارس العلمية والفكرية بثوب جديد يغلب عليه الترابط والتكامل للوصول لرؤي فكرية ومنهجية عالية الجودة.

٩- دراسة (العاني ، ٢٠١٥ ، ص ص ٥٣ - ٦٧) وهدفت إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البيئية فى كلية التربية بجامعة السلطان قابوس ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها : أن أعلى درجة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو البحوث البيئية سجلت لصالح محور الشراكة فى البحوث البيئية ، يليه محور أهمية البحوث البيئية ، وأخيراً محور إجراء البحوث البيئية.

١٠- دراسة (الراود ، ٢٠١٧ ، ص ص ٦٣ - ١٠٥) وهدفت إلى التعرف على مسؤولية الجامعات السعودية فى تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتوصلت الدراسة بضرورة الإرتقاء بالبحوث البيئية فى الجامعات بما يحقق الإبداع والتجديد العلمي ، وتشجيع البحوث البيئية بين أعضاء هيئة التدريس فيا بينهم وبين الخبرات الأخرى فى الجامعات

الأجنبية بما يساعد على صقل الخبرات وتنمية المهارات التي لاشك أنها ستنتج إيجابياً على أداء عضو هيئة التدريس وترفع من مستوى التدريس في الجامعة.

١١- دراسة (زاهر ، ٢٠١٨ ، ص ص ٢٨٤-٢٩٨) وهدفت إلي محاولة ايجاد جسور بين مختلف التخصصات لتطوير البحث العلمي وتسهيل إعادة إكمال المعلومات ، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن للعلوم البيئية أن تتطور ما لم يكن هناك ثقة فعلية ومتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية (الجامعية خاصة) ، ويصبح البحث العلمي الجماعي هو أداة تكوين هذه الثقة ، وضرورة تأسيس معاهد ومؤسسات متخصصة تقوم على دراسات بيئية ملحقه بمؤسسات البحث العلمي ؛ لأن الدراسات البيئية ضرورة لا بديل عنها لنقل خبرات حقيقية إلى ميدان التعليم الجامعي والبحثي والمساهمة في اصلاحه .

١٢- دراسة (Hoseini , 2020, PP. 2-10) وهدفت التعرف على مدى العمل بالدراسات البيئية في علوم التمريض ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود ثقافة بين العاملين بعلوم التمريض عن الدراسات البيئية من حيث مفهومها وأهميتها وكيفية استخدامها على اعتبار أنها من وجهة نظرهم علم جديد ، وأوصت الدراسة بضرورة المعرفة بمنهجية الدراسات البيئية وفلسفتها ، وإجراء البحوث الخاصة بها من أجل نشر القيم والعادات والتقاليد والمعارف المستمدة من الوثائق الإسلامية.

يتضح مما سبق ، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث الحالي ، تبين أن هناك اهتماماً واضحاً بالتحول نحو منهجية البحوث البيئية وتشجيع الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في الجامعات للتوجه نحو اختيار موضوعات بحثية تجمع بين أكثر من تخصص ، وقد ساعدت هذه الدراسات - الباحثان - في إعداد إطار الفكري للبحوث البيئية ، والأداة البحثية التي استعملت في هذه الدراسة ، ولكن هذه الدراسات أغفلت الشراكة البيئية في الإشراف العلمي لتجويد وإعداد الكوادر العلمية المستقبلية بما يسهم في تجويد الجامعات . من هنا تتأكد مدى الحاجة للقيام بالدراسة الحالية .

إجراءات البحث

اتساقاً مع منهجية البحث يسير وفق المحاور التالية :

المحور الأول : ويشمل الإطار النظري للبحث ويشمل (طبيعة الدراسات البنينة القائمة علي الإشراف العلمي المشترك) ويتضمن: الخلفية النظرية للدراسات البنينة ،و التعرف على مفهوم الدراسات البنينة ، وفلسفتها ، وأهدافها ، وملامحها المنهجية ، وأهميتها ، ومعوقاتا ، وأهمية الشراكة البنينة في الإشراف العلمي.

المحور الثاني : نحو تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ويشمل: مفهوم الدراسات العليا ، فلسفة الدراسات العليا وأهدافها في الجامعات المصرية ، ومعايير جودة الدراسات العليا بالجامعات المصرية، وأهمية الإشراف العلمي لتحقيق جودة الدراسات العليا .

المحور الثالث : الإطار الميداني للبحث ويشمل : إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في : تصميم أداة الدراسة الميدانية ، وعينتها وخصائصها ، وطريقة التحليل الإحصائي لها ، وتحليل وتفسير نتائجها ، و خلاصة النتائج للبحث .

المحور الرابع: وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة البنينة للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

المحور الأول : الإطار النظري للبحث

ويتضمن هذا الجزء الحديث عن طبيعة الدراسات البنينة القائمة علي الإشراف العلمي المشترك ، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

(أ) الخلفية النظرية للدراسات البنينة (العاني، ٢٠١٥، ص ص ٥٦ - ٥٧) (الخياط ، ٢٠١٥، ص ص ١٣ - ١٤) (Waks, 2015,pp.105-107) (زاهر، ٢٠١٨، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧) .

ترجع الملامح الفكرية للدراسات البنينة إلى عصر الفلاسفة اليونانيين القدماء الذين تميزوا بنظرياتهم الفلسفية المعروفة كالمثالية والواقعية ؛ إذ كانت المعرفة لديهم تنطلق من فكرة وحدة المعرفة وشموليتها ، التي تنبع من من اجتهادات الفلاسفة وتأملاتهم الفكرية التي تجتمع أحياناً في نقاط معينة وتختلف في نقاط أخرى ، كما كانت الفلسفة في حينها مرادفة لمفهوم العلم بمعناه الواسع في عصرنا هذا .

ولقد واجه الفلاسفة - عبر التاريخ - مشكلات كثيرة ، فحاولوا حلها عن طريق تفسير كل ما يقع فى مجال الخبرة الإنسانية بأسلوب فلسفى متمثل فى عدة مباحث: مبحث ما وراء الوجود والذي يطلق عليه " الميتافيزيقا " ، والوصول إلى المعرفة عن طريق مبحث الابستمولوجيا ، ثم الوصول إلى دراسة السلوك الإنسانى والقيم الموجهة إليه من خلال مبحث الإكسيولوجيا ومن ثم يمكن القول أن الهدف من دراسة تاريخ الفلسفة كان هدف الفلسفة فى العصور الأولى وهو البحث فى طبائع الأشياء وحقائق الموجودات والسعي لمعرفة المبادئ الأولى ، والحقيقة ذاتها.

أما الفلسفة الحديثة بمدارسها المتشعبة فقامت نظرياتها على العقل مثل المدرسة العقلية وقاندها رنيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) والمدرسة التجريبية وقاندها فرانسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) وكانت هذه الفترة تحمل معنى التقدم العلمى مما يدل على ارتفاع قدر العلوم الإنسانية ، وانفتاح مناهجها على التنظير العقلي والاستدلال الإمبريقي التجريبي.

وعلى الرغم مما بحثه الفلاسفة عبر التاريخ إلا أنه لم يكن كافياً فى حل المشكلات الإنسانية، خاصة بعد أن ظهرت المستجدات الحالية فى مجالات العلم والمعرفة ، وتأثير العولمة والثورة المعلوماتية والتفجر المعرفى وانعكاساته على الحياة الإنسانية ، إذ أصبح الفرد يعاني من مشكلات عدة بسبب كثرة العوامل والمتغيرات وتشابكها مما يصعب فهمها ، وإيجاد الحلول المناسبة من زاوية نظر متفردة.

ولهذا فرضت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى مر بها الإنسان سعياً لتحسين حياته المعيشية وتطورها إلى تطور العلوم والمعارف والتخصصات ؛ فمن العلوم الاجتماعية تفرعت عنها فروع الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإنثروبولوجي والعلوم السياسية ثم التربية ، ومن تحت عباءة الفيزياء خرجت الكيمياء والرياضيات التطبيقية ، وكل نظام تخصصي كان يحمل فى داخله هدفه الذى دفعه إلى التخصص باطراد ، لدرجة أن الدراسة داخل تخصص ما أصبحت تنقسم إلى أجزاء على أسس من مبادئها وأسسها المستقلة ، ولأن الأسس المستقلة أصبحت تتزايد كذلك كانت مثيلاتها من لتكوينات والتشكيلات الجامعية ، واستمر الأمر يسير ولكن ببطئ نسبى .

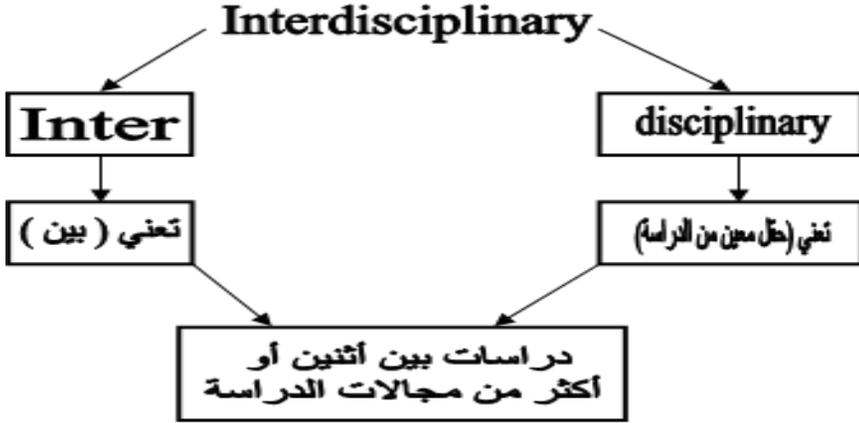
وعلى الرغم مما وصلت إليه هذه العلوم - المنفصلة السابقة - من تقدم وتطور الا أنها وجدت نفسها حائرة فى تلبية متطلبات الحياة ، كما أن الاستمرار فى عزل التخصصات

عن بعضها سيؤدي بها على جعلها تعيش في جزر متباعدة ومن ثم كان لابد من التفكير بجدية في الانفتاح بين التخصصات والدعوة لوحدة المعرفة والأخذ بالعلوم البيئية ومناهجها .

(ب) مفهوم الدراسات البيئية Interdisciplinary Studies

تُعرف "البيئية" بأنها : عملية تقوم على الجمع بين كفاءات أو أفكار آتية من ميادين علمية أو فكرية مختلفة لتحقيق هدف مشترك ، وذلك بالتوسل بمقاربات مختلفة لمواجهة مسألة بذاتها أو مشكل بذاته (حسن ، ٢٠١٣ ، ص ٢٤١) .

وتتكون كلمة البيئية " Interdisciplinary " من مقطعين أساسيين مقطع " Inter " وتعني بين وكلمة " discipline " وتعني مجال دراسي معين كما هو موضع بالشكل (١) ، ومن هذا المنطلق تم تعريف الدراسات البيئية على أنها: "الدراسات التي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة ، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة عن بعض الأسئلة أو حل بعض المشاكل أو معالجة موضوع واسع جداً أو معقد جداً يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد" (وزارة التعليم السعودي ، ٢٠١٧ ، ص ٦) .



شكل (١)

توضيح مفهوم البيئية

المصدر : وزارة التعليم السعودي ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (٢٠١٧) ، الدراسات البيئية ، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، الرياض ، ص ٦

كما أنها : مجموعة النظم الدراسية التي يجمعها اهتمام مشترك يحدث بينها تفاعل، وينتج عنه تكوين تخصص جديد له مصطلحاته ومفاهيمه وعلاقاته وطرقه البحثية المميزة

له، والتي لا يمكن أن توجد أو تجدد في أي تخصص أو نظام من النظم المتفاعلة إذا كانت في صورتها المتفرقة (Moran, 2002, PP.12-20) .



شكل (٢)

توضيح مفهوم الدراسات المتعددة

المصدر : عمار بن عبد المنعم أمين : الدراسات البنينة رؤية لتطوير التعليم الجامعي ، ص ٢ ، بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٠ متاح على <https://kenanaonline.com>.files>pdf>

وتختلف الدراسات البنينة **Interdisciplinary** عن الدراسات المتعددة **Multidisciplinary** في أن الدراسات المتعددة هي : "الدراسات التي تجمع بين أكثر من تخصص ، علي الرغم من أنه قد لا يوجد ارتباط على الإطلاق بين هذه التخصصات ، أي أنها عملية خلط بين تخصصين أو أكثر مع بقاء كل منهما منفصلاً" (زاهر ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨٨) .

كما أنها الدراسات التي تجمع بين نظامين " أ " و " ب " لحل مشكلة ما دون التكامل بينهم كما هو موضح بالشكل (٢)

أما الدراسات البنينة فهي الدراسات التي تجمع بين نظامين " أ " و " ب " لحل مشكلة ما عن طريق التكامل بينهما للوصول إلى فهم أعمق لحقل معرفي متكامل وهو " ج " (أمين ، د.ت، ص ٢) كما هو موضح بالشكل (٣)



شكل (٣)

رسم توضيحي يبين مفهوم الدراسات البنينة

المصدر : أمين ، عمار بن عبد المنعم : الدراسات البنينة رؤية لتطوير التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ٢ .

ج - فلسفة الدراسات البنينة :

تعتمد فلسفة أسلوب الدراسات البنينة على فلسفة التربية الشاملة التي نادي بها جون ديوى ، والذي رأي أنه لحل أى مشكلة لابد من النظرة إليها نظرة كلية ، ولا بد وأن تتكامل العلوم والمعارف والمهارات من مختلف العلوم لحل أى مشكلة لكي تتوصل إلى أفضل الحلول (Hursh, Haas, Moore, 1990, PP. 134-135) . وأكد على ذلك إحدى الدراسات حين قالت أن فلسفة الدراسات البنينة تقوم على تصور مفادة الاعتماد على تضايف العلوم وتداخلها فى تفسير الظواهر الإنسانية والطبيعية ؛ لأن العلوم فى أصولها وجذورها الأولى متداخلة ومتراطة ، وقد استفاد العلماء من هذا الترابط والاندماج والتداخل فى تحقيق التطورات التي مرت بها البشرية ، وتحقيق مكاسب أكثر للدراسيين من جهة والمجتمعات من جهة أخرى (وزارة التعليم السعودى ، ٢٠١٧، ص ١٤) .

د - أهداف الدراسات البنينة

١ - دمج المعرفة :

وتعنى ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية .

٢ - الإبداع فى طرق التفكير :

وتعنى تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدى الافتراضات التي بنيت عليها وتعميق فهمها ، مع الأخذ فى الاعتبار استخدام أساليب البحث والتحقيق من التخصصات المتنوعة لتحديد المشاكل والحلول للبحوث خارج نطاق النظام الواحد .

٣ - تحقيق التكامل

وتعنى إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً من المسموح به من قبل رؤية أى تخصص واحد ، وبالتالي يكون الدور الرئيسى للدراسات البنينة هو تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لاثنين أو أكثر من التخصصات .

٤ - إنتاج المعرفة :

إن الحاجة الآن لإجراء الدراسات البيئية أصبحت أقوى من أى وقت مضى ، ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشاكل المتزايدة التي تهم المجتمع لا يمكن أن تحل بشكل كاف عن طريق تخصيص واحد معين ، وإنما تتطلب دراسات بيئية ذات رؤى واضحة تعتمد على الطرق الحديثة وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة . كما أن الدراسات البيئية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً (وزارة التعليم السعودي ، ٢٠١٧، ص ص ٩ - ١٠).

ويلخص (زاهر ، ٢٠١٨ ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧) أهداف الدراسات البيئية فى : تكامل المعرفة ، وحرية الاستعلام والتساؤل ، والتجديد والإبداع ، وهذه الأهداف فى مجملها تدعو إلى ضرورة العمل بالدراسات البيئية داخل مؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي وصولاً لإصلاح حالهم.

ه - الملامح المنهجية للدراسات البيئية

يمكن للدراسات البنية أن تحقق نجاحاً فى تحقيق أهدافها من خلال اتباع منهجية معينة تسير عليها والتي تتحدد ملامحها فيما يلي :

١ - العلاقات الهرمية : وتعنى أن العلاقة بين العلماء والباحثين داخل البرنامج البحثي يجب أن تكون ذات بنية هرمية أى تتميز العلاقة بطابع الإرشاد والدعم ، وعدم سيطرة علم على علم آخر ووجود تفاعل متبادل فيما بينهم .

٢ - الجمع بين التأملات الفلسفية والأنشطة العلمية : حيث تعتمد الدراسات البيئية على الاستقراء عن طريق فحص موضوع الدراسة من خلال الاستعانة بالعلوم ذات الصلة وأن يكون هناك نوع من التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية من أجل الوصول لفهم دقيق وتصور شامل عن المجتمع .

٣ - تحديد المفاهيم والمصطلحات : إن الدراسات البيئية لا تثق فى كل شئ ، إلا إذا قام بالجميع بالجلوس وحدث حوار فيما بينهم ، وتم البحث عن اطار مشترك فيما بين العلوم المختلفة ؛ أى أن نجاح الدراسات البيئية يعتمد على مواجهة الاختلافات والتباينات فيما بين فروع العلوم المختلفة أثناء صياغة البرنامج البحثي ، وكذلك تقسيم مشكلة البحث

لأجزاء كثيرة قدر المستطاع وترتيب الأفكار ، وأن يبدأ الباحث بالقضايا الأكثر بساطة وأيسرها معرفة حتى يصل بالتدرج إلى معرفة أكثرها تعقيداً، مفترضاً ترتيباً حتى لو كان خيالياً بين الأمور التي لا يسبق بعضها بعضاً .

٤- رفض الاختزالية المنهجية : وتعنى عدم التسرع وعدم التثبيت بالأحكام السابقة ، والباحث الذي يريد توسيع المحتوى التجريبي لوجهات نظره لأقصى حد ، وفهم وجهات النظر بوضوح ؛ يجب عليه أن يقدم وجهات نظر آخري بمعنى: عليه أن يتبنى منهجاً تعددياً(عبده ، ٢٠١٣، ص ص ١٦٣ - ١٦٤) .

و- أهمية الدراسات البيئية :

تتضح أهمية البحوث البيئية من خلال النقاط الآتية :

١- قدرتها على مواجهة التحديات التي تواجه البيئة والجامعة ، وخاصة المشكلات التي قد بلغت من التعقيد لدرجة تحتاج إلى تعاون ودراسة من خلال تجاوز الحدود التقليدية بين العلوم المختلفة بل تحتاج لبرامج بحثية تقوم على التداخل والتكامل عبر تخصصات معرفية متنوعة

٢- تعمل على تطوير المعرفة والأفكار والمفاهيم والمصطلحات فى الفكر الإنساني .

٣- قدرتها على تجويد لغة البحث العلمي وإيجاد لغة علمية بيئية جديدة غير تقليدية تجمع بين التخصصات المختلفة .

٤- لها القدرة على حل المشكلات التي عجزت الدراسات ذات التخصص المنفرد على حلها((H., et. al., 2011, P. 240

٥- أن الدراسات البيئية قد تدعونا إلى تعليم إنساني أصيل وحقيقي وهي أجدى من أن تضع الخبرة النفسية والتخصص فى إطار خارجي للفكر الذي يشجع على توحيد المعرفة وحرية الاستعلام والإبداع الفردى والجماعي .

قد تكون الدراسات البيئية فرصة لا بديل عنها لنقل خبرات حقيقية إلى ميدان التعليم الجامعي والبحث والمساهمة فى اصلاحه ، وإسهاماً فى حل مبدع لمشكلات العلم والانتاج والمجتمع (زاهر، ٢٠١٨، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٨) .

ز - معوقات الدراسات البيئية :

- على الرغم من إيمان البعض بأهمية الدراسات البيئية لكن لا تزال هناك بعض المعوقات التي تقف عثرة أمامها والتي تتمثل فيما يلي :
- المبالغة في رسم الحدود بين التخصصات ، انعكس سلبياً على تفكير الإنسان وتوجيه قدراته العقلية والفكرية في تناول القضايا وحل المشكلات بشكل يتصف بالشمولية والتكاملية والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة .
 - أن أعضاء هيئة التدريس الذين يهتمون ويركزون على الدراسات البيئية عزلوا أنفسهم من صميم مجال تخصصهم.
 - افتقاد جيل القديم من الأساتذة بالجامعات إلى أسلوب الدراسات البيئية وإلى الأساليب المناسبة لتعليمه أو عدم اقتناعهم بها .
 - افتقاد الرؤية الدقيقة لكيفية بناء الدراسات البيئية بالجامعات نتيجة لضعف العلاقة بين الجامعات وسوق العمل .
 - عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة للدراسات البيئية .
 - معوقات تمويلية ؛ وذلك لأن العمل بالدراسات البيئية يتطلب دعم مادي في الغالب كبير لا يمكن توفيره كي يكون حافزاً للباحثين للاشتراك معاً من أجل تحقيق أهداف يسعون لها .
 - قلة طرح برامج دراسات عليا بيئية بما يرسخ فكرة التداخل والاندماج بين مختلف المعارف والعلوم والتنوع الثقافي .
 - عدم وجود الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس لاشتراكهم بالأبحاث البيئية لانشغالهم بالأعمال الأكاديمية والإدارية.
 - توجد صعوبات في كيفية تشكيل وتكوين فرق بحثية للعمل في الدراسات البيئية .
 - عدم نشر التجارب الناجحة في مجال الدراسات البيئية وإطلاع أفراد المجتمع ومؤسساته عليها (وزارة التعليم السعودي ، ٢٠١٧ ، ص ص ١١-١٣) .
 - وأضافت دراسة (العاني ، ٢٠١٥ ، ص ص ٥٣ - ٦٧) قلة الخبرة في مجال الدراسات البيئية ، وضعف فهم خصائصها وطبيعة المناخ البحثي الذي تجرى فيه.

- وأيضاً تشير بعض الدراسات على أن التعميم المفرط والعشوائية في استخدام المفاهيم والغوص في تطبيقها ، وانقطاع صلة بعض الباحثين بالروافد المتجددة للحقول المعرفية واخراج النظريات والمنهجيات من بيئتها الطبيعية وتطبيقها قسراً في بيئة أخرى دون دراسة جدوى مسبقة ، من أهم مشكلات الدراسات البيئية (إبراهيم ، ٢٠١٦ ، ص ص ٥٧٧ - ٥٩٨).

- بالإضافة لدراسة (Novak, Zhoo , Reiser , 2014, PP. 2 - 7) والتي أضافت عدم ارتباطها بحاجات المجتمع ، والخوف من فقدان الهوية البحثية للتخصص المنفرد ، ووقوع المسؤولية الكبرى على عضو هيئة التدريس أثناء إجرائه الدراسات البيئية ، وضعف الوعي بثقافة العمل بها.

أهمية الشراكة البيئية في الإشراف العلمي

تضيف الشراكة البيئية للإشراف العلمي العديد من الفوائد بعد الإنتهاء من الميدان العملي ومجال التخصص ، ويتضح ذلك في النقاط التالية:

- فهم المشرف للعلاقة بين تخصصه والتخصصات الأخرى.
- مواجهة كثير من مشكلات الحياة المعاصرة المتنوعة ومتطلباتها.
- الحاجة للشراكة البيئية في الإشراف العلمي استجابة للتغيرات المتسارعة.
- العمل على ربط النظام البحثي بالجامعة بدلاً من الانفصالية.
- التنوع في البحث العلمي وذلك بتقسيم التخصصات الرئيسة إلى تخصصات فرعية.
- الحفاظ على النظرة الشمولية للمعرفة ، وذلك بالقضاء على الفصل بين التخصصات الشاملة.
- تبادل الخبرات البحثية بين المشرفين والإفادة من الخلفيات العلمية.
- توفير المعلومات لصانعي القرار بالجامعة الذين يحتاجون بصورة متزايدة إلى المعلومات حول الجوانب المختلفة.
- المساهمة في تشخيص واقع العملية التعليمية من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات ، والعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع للنهوض بمستوى العملية التعليمية بما يتلاءم والتطورات الحديثة في المجالات التربوية .
- تطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم الجامعي .

- تطوير المهارات الإشرافية والحرص علي التجديد والابتكار في الأساليب المستخدمة في المجال الإشرافي واستشراف المستقبل.
- التعاون الإيجابي الديمقراطي بين المشرفين والتفكير الناقد البناء والمرونة في التعامل وبناء العلاقات الإنسانية.
- توفير بيئة مناسبة للتعاون العلمي علي المستوي الدولي والإقليمي والمحلي .
- بناء جسور التواصل مع الجامعات الدولية والمؤسسات التعليمية عن طريق تعزيز علاقات التعاون مع الأساتذة الدوليين .
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

المحور الثاني : نحو تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية

قبل البدء في التعرف علي معايير جودة الدراسات العليا لا بد من معرفة مفهوم الدراسات العليا، وفلسفة الدراسات العليا وأهدافها في الجامعات المصرية .

(أ) مفهوم الدراسات العليا

لقد زاد الاهتمام بالدراسات العليا في الآونة الأخيرة؛ وذلك نظراً لدورها البارز في إعداد الكوادر البشرية في المجالات المتعددة ، كما أنها تؤدي دوراً ملموساً في إثراء المعرفة وتطوير العلوم، وتعزيز حركة البحث العلمي وتسهم في خدمة المجتمع (أميمة ، ٢٠١٥ ، ص ١٦) . ويمكن تعريف الدراسات العليا بأنها :

" مرحلة جامعية ذات طبيعة خاصة وتشكل قمة الهرم التعليمي ، وتأتي بعد مرحلة البكالوريوس ، وتتطلب شروطاً خاصة للطلاب الملتحقين بها ، وتعنى دراسات مرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه ؛ حيث يلتحق بها المتخرجون في كلية جامعية بعد حصولهم على درجة البكالوريوس" (شحاته ، النجار ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٣) .

كما أنها: المرحلة التي تهتم بالمجالات التطبيقية لمختلف فروع العلم والمعارف وترتكز علي استخداماتها ، وتخاطب نوعاً من الدارسين الأكثر نضجاً والأكثر إدراكاً و خبرة من دارسي المرحلة الجامعية الأولى (عبدالمتعال، ٢٠٠٢، ص ص ١٠١-١٠٢) .

وبذلك تكون هي : المرحلة الدراسية التي تلي المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ، والتي يتابع فيها الطلاب دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل أحد الدرجات العلمية (الماجستير - الدكتوراه) .

وتقدم الجامعات المصرية نوعين من برامج الدراسات العليا هي :

- الدرجات العلمية العليا - الدبلومات

- الدرجات العلمية العليا وتشمل :

* درجة الماجستير : وهي أولى الدرجات العلمية العليا التي تمنحها الجامعات في جميع الكليات فيما عدا تلك التي تقدم دبلوماً مؤهلاً للقياد لدرجة الدكتوراه ، وتشمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية، وتدريباً في وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة الامتحان ويشترك ألا تقل مدة هذه الدراسة عن عامين .

* درجة الدكتوراه : والدراسة بهذه الدرجة تقوم أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهي بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم .

- الدبلومات :

تقدم الجامعات المصرية نوعين من الدبلومات هي :

* دبلومات تسبق التسجيل لدرجة الماجستير، وهي أكثرها انتشاراً في الكليات الجامعية وهي تعتبر دراسة استكمالية تطبيقية تؤهل فئة من المتخصصين نظرياً وعملياً ، وفي بعض الأحيان تكون هذه الدراسات منتهية .

* دبلومات تعادل درجة الماجستير أو تحل محلها ، وتؤهل للقياد بدرجة الدكتوراه بشرط حصول الطالب على تقدير جيد على الأقل (بدون اسم ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٤).

ب - فلسفة الدراسات العليا وأهدافها في الجامعات المصرية

تكشف أدبيات الدراسات العليا والبحث العلمي في الوطن العربي أن كل برامج الدراسات العليا ترمي فيما ترمي إليه نظرياً وعملياً إلى إعداد الشريحة العليا من الموارد والكوادر البشرية العالية المستوى التي يحتاجها المجتمع في شتى قطاعات الانتاج والخدمات ، ورغم ذلك تتعدد أهداف الدراسات العليا وبرامجها وتختلف من جامعة إلى أخرى ، ومن قطر عربي

إلى آخر ، ومع هذا التعدد والاختلاف هناك قاسم مشترك واتفاق على أهداف كثيرة من أهمها:

- اعداد المتخصصين لتلبية حاجات المجتمع .
- الارتباط بالتنمية وحاجاتها .
- القيام بالبحوث العلمية وتطويرها .
- إعداد أعضاء هيئة التدريس (الحوات ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٤٧-١٤٨) .
- تنمية المعرفة الإنسانية عن طريق البحث والاستكشاف .
- إمداد المجتمع بالباحثين المتخصصين فى كافة المجالات العلمية .
- تدريب الباحثين على أساليب البحث العلمي .
- الإسهام فى إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد للوصول إلى اضافات علمية وتطبيقية مبتكرة والكشف عن حقائق جديدة
- تحسين نوعية التعليم العام والجامعي من خلال القيام بالبحوث والدراسات العلمية (أميمه ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٧ - ١٨) والتي تضيف إلى رصيد المعرفة المتخصصة ، وتقدم إضافة جديدة للعلم.

ج - معايير جودة الدراسات العليا بالجامعات المصرية

إن قضية تجويد الدراسات العليا تأتي على قائمة قضايا تطوير التعليم الجامعي فى مصر؛ وذلك نظراً لارتباطها الوثيق بالبحث العلمي من ناحية ، وبالتنمية الشاملة فى المجالات المختلفة من ناحية أخرى ؛ لذلك فإن تجويد الدراسات العليا سوف ينعكس بالإيجاب على المجتمع سواء بالتصدى لمشاكله أو بالسعى لتقدمه وتطويره على أسس متينة .

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تحديد معايير جودة الدراسات العليا دون التعرف على مفهومي (المعيار - الجودة) فإذا نظرنا على مفهوم المعيار لوجدنا أنه : نموذج للأداء يحدد بمعرفة أفراد أو هيئات علمية ومهنية متخصصة ، وهو عبارة تصف الحد الأدنى من المعارف والكفاءات التى يجب أن يكتسبها الطلاب من خلال البرامج التعليمية التى تقدّمها المؤسسة (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨ ، ص ٨٨) .

أما الجودة فتعتبر أحد الضروريات التى تنشدها المجتمعات اليوم ، وهى تعتبر أهم الوسائل والأساليب الناجحة لتطوير وتحسين بنية النظام التعليمي المادية والبشرية ، بل

وأصبحت ضرورة ملحة وخياراً استراتيجياً يمثل طبيعة الحراك التعليمي والتربوي فى الوقت الحاضر لتحقيق أهداف التعليم كماً وكيفاً (نظمي ، ٢٠١٨ ، ص ٥٣٧).

والجودة تُعرف بأنها: المتانة والأداء المتميز للمنتج ، وهي درجة الاختلاف الذي يمكن التنبؤ به من خلال استكمال معايير أكثر ملاءمة وأقل تكلفة وهذه المعايير تشتق من المستهلك ، كما أنها أداء العمل بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى (سليم ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥) .

ويمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص الأساسية لمفهوم الجودة فى الدراسات العليا لتكون مايلي :

- مقابلة المعايير الدولية للجودة .
- تطوير منظومة الدراسات العليا من جميع جوانبها .
- تطوير أداء جميع العاملين فى مجال الدراسات العليا .
- تحقيق الدراسات العليا لأهدافها المحددة مسبقاً .
- التعرف على حاجات وتوقعات المستفيدين من الدراسات العليا والعمل على تحقيقها .
- وتعد الجودة الشاملة أحد المداخل الإدارية لتطوير وتجويد التعليم الجامعي برمته ، ومواجهة التحديات المستقبلية المفروضة بقوة على نظمه وعناصره الأساسية وعلى رأسها الدراسات العليا ، ويتم هذا التجويد فى ضوء مجموعة من المعايير والتي تتمثل بعضها فيما يلي :
- الارتكاز إلى رؤية إستراتيجية للدراسات العليا تركز على التميز العلمي والمصداقية ، والانطلاق منها لمهام يمكن انجازها رغم ما تواجهه من تحديات وصعوبات .
- تكامل الأهداف الأكاديمية المعلنة للدراسات العليا مع كل من الأهداف الجامعية العامة ، والواقع التعليمي والتربوي وحاجات سوق العمل ، ومتطلبات السوق المحلية .
- التنسيق والتعاون البناء بين الأقسام الأكاديمية داخل الكليات والجامعات بما يسهم فى تحسين نوعية الدراسات العليا ورفع مستوى جودتها .
- تأسيس العلاقات العلمية الوثيقة وإقامة الشراكات فى مجالات البحث والتجريب والتطوير مع الجامعات والمؤسسات داخل وخارج المجتمع .
- التوازن بين الدراسات فى مجالات المعرفة التربوية المتنوعة .

- تحقيق التكامل المعرفي بين الباحثين والدعم المتبادل بين البحوث والتوجه نحو دراسات عليا بينية فى مجالات التربية المختلفة تحركها المشكلات الواقعية (وهذا هو المدخل الرئيسى للدراسة الحالية).
- ترسيخ السلوك العلمي بما يتناسب مع أخلاقيات العمل والبحث فى مجالات العلم المتنوعة.
- وجود خريطة بحثية تحدد الأولويات والتوجيهات على المدى القريب والبعيد للبحوث العلمية لكل الأقسام وتوجيه الطلاب لدراساتها .
- الوضوح التام لقواعد ونظم الدراسات العليا للطلاب والأساتذة والإداريين .
- مرونة الدراسات العليا بحيث تلبي الاحتياجات المتنوعة وتراعي ظروف الدارسين .
- الالتزام باللوائح الداخلية للأقسام بما لا يمنع المرونة فى التطبيق وتقدير الظروف والمستجدات .
- سهولة التواصل بين كل الأطراف المشاركة فى برامج الدراسات العليا .
- تعزيز الحرية الأكاديمية داخل مجتمع الكلية .
- توفير الكوادر العلمية المؤهلة من أعضاء هيئة التدريس لقيادة مسيرة الدراسات العليا، والارتقاء بجودتها .
- المشاركة الحقيقية بين الطالب ولجنة الإشراف عليه فى تحمل المسؤولية عن العمل العلمي (المقررات والرسائل) وما يؤول إليه فى النهاية .
- استيعاب أعضاء هيئة التدريس للتطور الحادث فى مجالات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها .
- توفير الرغبة والقدرة على متابعة الدراسة والسير فيها لدى الطلاب المقيدون والمسجلون.
- المساهمة النشطة فى الفعاليات المختلفة لبرامج الدراسات العليا من قبل الطلاب .
- توافر آليات فعالة لنشر البحوث والدراسات المتميزة .
- استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة فى انجاز وتيسير الأعمال الإدارية المتعلقة بالدراسات العليا .
- يراعى فى مجالات الدراسات العليا التحلي بروح الإبداع الفكري .

- استخدام منهجيات جديدة لمعالجة المشكلات والقضايا من منظور جديد .
- تكامل واتفاق الدراسات العليا مع خطط وبرامج التنمية الشاملة داخل المجتمع .
- انطلاق البحوث الجديدة من النتائج البحثية التي تم الوصول لها .
- فعالية المجالس الجامعية فى إدارة الدراسات العليا .
- دقة وسلامة القرارات الإدارية الجامعية الخاصة بشئون الدراسات العليا(زيان ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٤٨-٣٧١) .

وتلخص إحدى الدراسات معايير جودة الدراسات العليا بالجامعات المصرية فى المحاور التالية :

- ١- : معايير مرتبطة بطالب الدراسات العليا ، من حيث نسبة عدد طلاب الدراسات العليا إلى أعضاء هيئة التدريس ، ومتوسط تكلفة الطالب والخدمات التى تقدم لهم ودافعيتهم واستعدادهم للبحث العلمي .
- ٢- : معايير مرتبطة بالمشرف العلمي ، من حيث الكفاية المهنية والعلمية والإشراف العلمي ، ومدى مساهمته فى نهضة البحث العلمي ، والاحترام المتبادل بينه وبين طلاب الدراسات العليا .
- ٣- : معايير مرتبطة بمنهج البحث العلمي ، من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ، ومحتواها ، والطريقة ، والأسلوب ، ومدى ارتباطها بالواقع .
- ٤- : معايير مرتبطة بالإدارة المؤسسية من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الإنسانية الجيدة واختيار الإداريين وتدريبهم .
- ٥- : معايير مرتبطة بالإمكانات المادية ، من حيث مدى استفادة طلاب الدراسات العليا من المكتبة والأجهزة والأدوات والمساعدات وحجم الاعتمادات المالية .
- ٦- : معايير مرتبطة بالعلاقة بين المؤسسة البحثية والمجتمع ، من حيث مدى وفاء المؤسسة البحثية باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة فى حل مشكلاته وربط التخصصات العلمية بطبيعة المجتمع وحاجاته (موسى ، الدسوقي ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٧٢ - ١٧٤) .

د - أهمية الإشراف العلمي لتحقيق جودة الدراسات العليا

إن تحقيق جودة الدراسات العليا لم يعد ترفاً ثقافياً ، خاصةً وأن الجامعات هي المحاضن الأساسية للدراسات العليا التي تعد الكوادر العلمية القادرة علي تلبية الاحتياجات التنموية الشاملة من خلال البحوث العلمية التي تقدم الكثير من الحلول للمشكلات المجتمعية؛ لذا علي الجامعات تطوير الدراسات العليا ، خاصة بعد ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة مثل: الكفاءة والجودة والتميز ، ولعل أهم مايسهم في إنجاح الدراسات العليا هو الإشراف العلمي، ويتضمن في جوهره عملية توجيه ومساعدة وإرشاد من قبل أعضاء هيئة التدريس وذوي الخبرة لطلاب الدراسات العليا في مجال ما، وتُعد -عملية الإشراف العلمي - من أهم فعاليات تحقيق أهداف الدراسات العليا وتجويدها وذلك من خلال مايلي :

- وضع معايير محددة يتم من خلالها توزيع الإشراف العلمي علي أعضاء هيئة التدريس.
- إعداد باحثين مؤهلين قادرين علي الإسهام في حل المشكلات المجتمعية.
- التعامل مع الباحثين وفق أوقات مجدولة ، والاعتماد عل خطة زمنية لمتابعة التقارير السنوية للباحثين.
- وجود معايير واضحة يمكن من خلالها الحكم علي أداء الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه ، والتي يمكن من خلالها متابعة تقييم أدائهم.
- وجود شبكة معلومات فعالة تخدم البحث العلمي من حيث عدد الطلاب الذي يشرف عليهم عضو هيئة التدريس ، بحيث لا يتم تجاوز العدد المسموح به.
- التأكد من أن طلاب الدراسات العليا يمتلكون المهارات البحثية.
- ضرورة عمل دورات تدريبية لطلاب الدراسات العليا وخاصة في اللغة الإنجليزية ؛ لأن العديد من الباحثين يهملون الاطلاع علي المراجع الأجنبية.
- نشر ثقافة التميز والإبداع ونقل الخبرات التي تسهم في تنمية المهارات العملية والمهنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ؛ وذلك من خلال توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار.
- ضرورة إدخال مفاهيم ضبط الجودة والكفاءة والتنوعية والتميز في مختلف مكونات منظومة الدراسات العليا والتعريف بالمعايير العالمية لكل منها.

- تشجيع الباحثين علي توليد الأفكار الخلاقة والجديدة ووضعها موضع التطبيق.

المحور الثالث : الدراسة الميدانية

أولاً: ثبات وصدق الإستبانة Reliability

استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات الإستبانة،

وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (١)

جدول (١)

معاملات ثبات الاستبانة والصدق الذاتي لمحاوَر الشراكة البيئية للإشراف العلمي

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات "معامل ألفا كرونباخ"	عدد العبارات	المحاوَر
٠.٩٢٥	٠.٨٥٦	٧	المحور الأول: أهداف الشراكة البيئية للإشراف العلمي
٠.٩٠٩	٠.٨٢٧	٨	المحور الثاني : اهمية الشراكة البيئية للإشراف العلمي
٠.٩١١	٠.٨٣٠	٧	المحور الثالث : ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي ويقصد بها
٠.٨٩٤	٠.٨٠٠	٨	المحور الرابع : معوقات الشراكة البيئية في الإشراف العلمي
٠.٩٣١	٠.٨٦٧	٣٠	إجمالي الاستبانة

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً - الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical

Science Package for the Social (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سميرنوف) One Sample K-S

تم استخدام اختبار اختبار كولمجروف - سميرنوف للتحقق من اعتدالية التوزيع

للمتغيرات كالتالي :

يتضح من جدول (٢) أن قيم الدلالة لقيمة الإحصائي Z (اختبار كولمجروف -

سميرنوف) جاءت كلها أصغر من (٠.٠١) ، مما يدل على عدم اعتدالية التوزيع ،

وإمكانية استخدام الإحصاء الباروميتر مثل اختبار كاي تربيع ، ومان وتني وغيرها .

جدول (٢)

إعتدالية التوزيع لمتغيرات الدراسة اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سميرنوف) " One Sample K-S

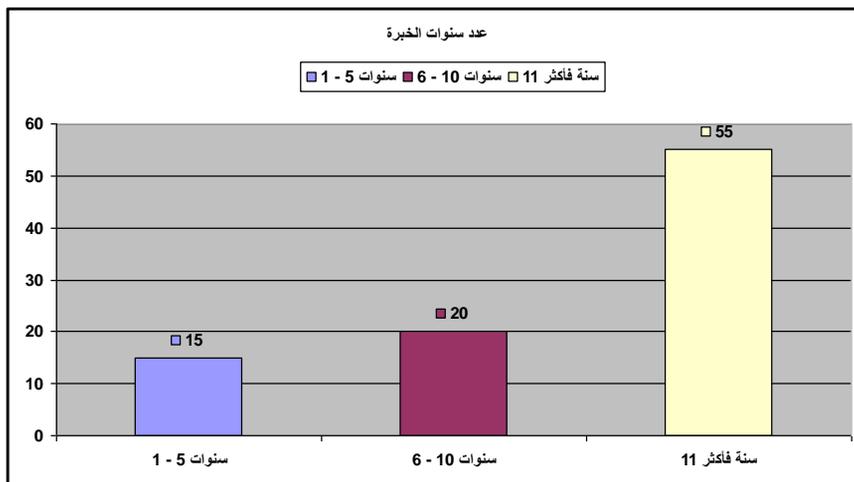
مستوى المعنوية	Asymp. Sig. (2-tailed) النسبة الاحتمالية	Kolmogorov-Z Smirnov	العدد	متغيرات الدراسة
دالة	٠.٠٠٠	٠.٤٢٧	٩٠	المحور الأول: أهداف لشراكة البنينة للإشراف العلمي
دالة	٠.٠٠٠	٠.٢٥٦	٩٠	المحور الثاني : أهمية لشراكة البنينة للإشراف العلمي
دالة	٠.٠٠٠	٠.٣١٢	٩٠	المحور الثالث : ثقافة لشراكة البنينة للإشراف العلمي ويقصد بها
دالة	٠.٠٠٠	٠.١٨٨	٩٠	المحور الرابع : معوقات لشراكة البنينة في الإشراف العلمي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

جدول (٣)

عدد سنوات الخبرة والتكرارات وترتيبها

الترتيب	%	التكرار	عدد سنوات الخبرة
٣	١٦.٧	١٥	١ - ٥ سنوات
٢	٢٢.٢	٢٠	٦ - ١٠ سنوات
١	٦١.١	٥٥	١١ سنة فأكثر
	١٠٠.٠	٩٠	الإجمالي

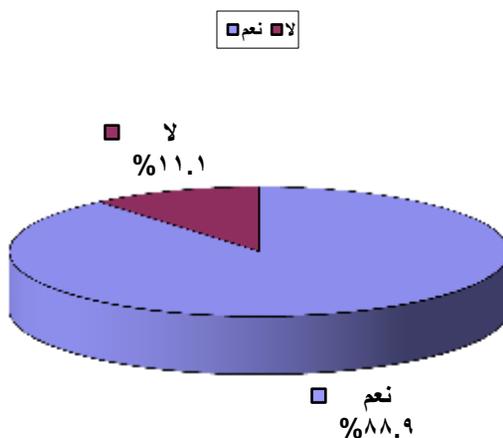


شكل رقم (٤) رسم بياني يوضح عدد سنوات الخبرة والتكرارات وترتيبها
جدول رقم (٤)

الإشراف على طلاب الماجستير والدكتوراه والتكرارات وترتيبها

الترتيب	%	التكرار	الإشراف على طلاب الماجستير والدكتوراه
١	٨٨.٩	٨٠	نعم
٢	١١.١	١٠	لا
الإجمالي			٩٠
			١٠٠.٠

الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه



شكل رقم (٥) يوضح الإشراف على طلاب الماجستير والدكتوراه والتكرارات وترتيبها

جدول رقم (٥)
التكرار والنسبة المئوية والمتوسط المرجح والنسبة الوزنية ومستوى الدلالة
للمحور الأول: أهداف الشراكة البيئية للإشراف العلمي

م	المحور الأول :	موافق	%	ال ى حد ما	%	غير موافق	%	المتوسط	الترتيب	النسبة الوزنية	المستوى	قيمة كا	الدلالة
١	دمج المعرفة من خلال ربط المدارس الفكرية المختلفة بالكلية بعضها البعض	٨٦	٩٥.٦	٣	٣.٣	١	١.١	٢.٩٤	٣	٠.٩٨١	مرتفع	١١٨.٢	دال
٢	التفكير من خلال الإبداع في التفكير من خلال تكامل المعلومات من وجهات نظر متعددة	٨٩	٩٨.٩	١	١.١	٠	٠.٠	٢.٩٩	١	٠.٩٩٦	مرتفع	١٢٨.٣	دال
٣	تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة في الجامعة.	٨٧	٩٦.٧	٢	٢.٢	١	١.١	٢.٩٦	٢	٠.٩٨٥	مرتفع	١٢١.٥	دال
٤	إنتاج معارف جديدة تسهم في حل المشكلات المجتمعية .	٨٣	٩٢.٢	٦	٦.٧	١	١.١	٢.٩١	٥	٠.٩٧٠	مرتفع	١٠٨.٨	دال
٥	مساعدة الجامعة على مواكبة التطورات الجارية	٨٤	٩٣.٣	٣	٣.٣	٣	٣.٣	٢.٩٠	٦	٠.٩٦٧	مرتفع	١١١.٧	دال
٦	الوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الإنسانية والعلمية	٨٦	٩٥.٦	٢	٢.٢	٢	٢.٢	٢.٩٣	٤	٠.٩٧٨	مرتفع	١١٨.٢	دال
٧	العمل على تحقيق مبدأ اقتصاد المعرفة من خلال تضافر الجهود لعدم تكرار المعرفة في تخصصات أخرى .	٨١	٩٠.٠	٧	٧.٨	٢	٢.٢	٢.٨٨	٧	٠.٩٥٩	مرتفع	١٠٢.٧	دال
	اجمالي المحور الأول : أهداف الشراكة البيئية للإشراف العلمي	٨٥	٩٤.٦	٣	٣.٨	١	١.٦	٢.٩٣		٠.٩٧٧	مرتفع	١١٥.٤	دال

درجات الحرية = ٢ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ٥% = ٥.٩٩ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ١% = ٩.٢١
المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

- ١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (الإبداع في التفكير من خلال تكامل المعلومات من وجهات نظر متعددة) في المرتبة الأولى بنسبة ٩٩.٦% ، وذلك تأكيداً على أن من ضمن أهداف الشراكة البيئية للإشراف العلمي ، الإبداع في التفكير والعمل على تكامل المعلومات والمعارف وضرورة الانطلاق من أهمية التفكير الإبداعي في قدرته على إيجاد حلول للمشكلات بطريقة التفكير الابتكاري، وكذلك إضافة أفكار وأعمال جديدة وفريدة يكون لها مساهمة في رفعة المجتمع وتقدمه ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (سليمان ، ٢٠١٣م)
- ٢- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (الإسهام في تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة في الجامعة) في المرتبة الثانية بنسبة ٩٨.٥% وهذا يؤكد على منظومة التخصصات المختلفة كمنظومة واحدة وهذا ما أكدت عليه دراسة (زاهر ، ٢٠١٨م) .
- ٣- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (دمج المعرفة من خلال ربط المدارس الفكرية المختلفة بالكلية بعضها البعض) في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٨.١% وهذا يؤكد بدوره على تطوير قاعدة علمية بحثية في مجالات الدراسات البيئية مما يرسخ الاندماج بين المعارف ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ٢٠١٥م).
- ٤- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (الوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الإنسانية والعلمية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٧.٨% لتؤكد على جودة المخرجات التعليمية من خريجي برامج الدراسات العليا باعتبار أن الجودة والاعتماد مطلب رئيس لأي مؤسسة وهذا ما أكدت عليه دراسة الرادد، ٢٠١٧م).
- ٥- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (إنتاج معارف جديدة تسهم في حل المشكلات المجتمعية) في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٧% وهذا يؤكد على ضرورة نشر الدراسات البيئية والتي تفرض بدورها أن يكون الإشراف العلمي بيني بين الأقسام من أجل إنتاج معارف متجددة ، وخاصة فيما يخص المشكلات المجتمعية وهذا ما أكدت عليه دراسة (حسن ، ٢٠١٣م) .
- ٦- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (مساعدة الجامعة على مواكبة التطورات الجارية) في المرتبة السادسة بنسبة ٩٦.٧% وهذا يؤكد على دور الجامعات المصرية في تطبيق كل ما هو جديد في مجال البحوث العلمية البيئية وتتفق النتيجة ودراسة (نجم ، ٢٠١٥).

٧- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (العمل على تحقيق مبدأ اقتصاد المعرفة من خلال تضافر الجهود لعدم تكرار المعرفة في تخصصات أخرى) في المرتبة السابعة بنسبة ٩٥.٩% وهذا يعني ضرورة توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة ، جديدة أو متجددة ، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة ؛ لأن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة.

جدول رقم (٦) :

التكرار والنسبة المئوية لتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات

م	المحور	غير موافق	موافق	%	إلى حد ما	%	%	المتوسط	الترتيب	النسبة الوزنية	المستوى	قيمة كا	الدلالة
١	فهم المشرف للعلاقة بين تخصصه والتخصصات الأخرى.	١	٨٣	٩٢.٢	٦	٦.٧	١.١	٢.٩١	٣	٠.٩٧٠	مرتفع	١٠٨.٨	دال
٢	مواجهة كثير من مشكلات الحياة المعاصرة المتنوعة ومتطلباتها.	٣	٦٧	٧٤.٤	٢٠	٢٢.٢	٣.٣	٢.٧١	٨	٠.٩٠٤	مرتفع	٦٩.٠	دال
٣	الحاجة للتشراكة البيئية للإشراف العلمي استجابة للتغيرات المتسارعة.	٢	٧٧	٨٥.٦	١١	١٢.٢	٢.٢	٢.٨٣	٤	٠.٩٤٤	مرتفع	٩١.٧	دال
٤	العامل على ربط النظام البحثي بالجامعة بدلاً من الانفصالية.	٢	٨٥	٩٤.٤	٣	٣.٣	٢.٢	٢.٩٢	٢	٠.٩٧٤	مرتفع	١١٤.٩	دال
٥	النوع في البحث العلمي وذلك بتقسيم التخصصات الرئيسية إلى تخصصات فرعية.	٦	٧١	٧٨.٩	١٣	١٤.٤	٦.٧	٢.٧٢	٧	٠.٩٠٧	مرتفع	٧٥.٩	دال
٦	الحفاظ على النظرة الشمولية للمعرفة ، وذلك بالقضاء على الفصل التخصصات الشاملة.	٥	٧٥	٨٣.٣	١٠	١١.١	٥.٦	٢.٧٨	٦	٠.٩٢٦	مرتفع	٨٥.٧	دال
٧	تبادل الخبرات البحثية بين المشرفين والإفادة من الخلفيات العلمية.	٠	٨٥	٩٤.٤	٥	٥.٦	٠.٠	٢.٩٤	١	٠.٩٨١	مرتفع	١١٥.٢	دال
٨	توفير المعلومات لصانعي القرار بالجامعة الذين يحتاجون بصورة متزايدة إلى المعلومات حول الجوانب المختلفة.	٣	٧٦	٨٤.٤	١١	١٢.٢	٣.٣	٢.٨١	٥	٠.٩٣٧	مرتفع	٨٨.٨	دال
	إجمالي المحور الثاني : أهمية الشراكة البيئية للإشراف العلمي	٣	٧٧	٨٦.٠	١٠	١١.٠	٣.١	٢.٨٣		٠.٩٤٣	مرتفع	٩٢.٥	دال

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

جدول رقم (٧)
التكرار والنسبة المئوية والمتوسط المرجح والنسبة الوزنية ومستوى الدلالة
للمحور الثاني : أهمية الشراكة البيئية للإشراف العلمي

الترتيب	%	التكرار	الفئات
—	—	—	منخفض (٧ - ١١ درجة)
٢	٣.٣٣	٣	متوسط (١٢ - ١٦ درجة)
١	٩٦.٦٧	٨٧	مرتفع (١٧ - ٢١ درجة)
		٩٠	الإجمالي

لحرية = ٢ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ٥٪ = ٥.٩٩ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ١٪ = ٩.٢١

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

١- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (تبادل الخبرات البحثية بين المشرفين والإفادة من الخلفيات العلمية) في المرتبة الأولى بنسبة ٩٨.١٪ ، من خلال توفير الكفاءات ذات الخبرة والتخصص وذلك لتقديم الاستشارات المتخصصة في المجالات التي تتخذها الجامعات المصرية وفقا لاحتياجاتها الفعلية بحسب النظام ، وفي حال الاتفاق في مجال إعداد البحوث والدراسات البيئية يتم وضع آلية تحدد أدوار المتمثلة في إعداد التقارير وتجهيز متطلبات الأبحاث المتعلقة بموضوعات الباحثين على أن تصدر النتائج البحثية والتوصيات بصفة مشتركة ولكل بحث على حدة .

٢- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (العمل على ربط النظام البحثي بالجامعة بدلاً من الانفصالية) في المرتبة الثانية بنسبة ٩٧.٤٪ وهذا يؤكد على منظومة التخصصات المختلفة كمنظومة واحدة وهذا ما أكدت عليه دراسة (زاهر ، ٢٠١٨م) .

٣- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (فهم المشرف للعلاقة بين تخصصه والتخصصات الأخرى) في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٧٪ وهذا يؤكد بدوره على التكامل المعرفي على نطاق أوسع وأشمل لأن هناك تكامل بين المصادر نفسها، وتكامل بين الأدوات، وتكامل بين المصادر والأدوات، وتكامل في الطبائع والوقائع، والمثل والقيم، وتكامل بين العلم والعمل، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ٢٠١٥م)

٤- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (الحاجة للشراكة البيئية في الإشراف العلمي استجابة للتغيرات المتسارعة). في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٤.٤% وهذا يؤكد أنه لا مفر من أن الجامعات المصرية واحدة من بين جملة من المحددات لفرص العمل وشروطه ومن ثم ينبغي أن تتم عملية التعليم والتعلم في الدراسات العليا في ظروف مشابهة لمتطلبات سوق العمل والمنتج والمبدع وأجوائه من إثارة الدافعية وعلاقة الجداء بالجهد وتوفير الوسائل المحققة للمقاصد والسرعة في العمل وتكوين عادات الجد والإلتقان والمثابرة والتجريب ، وهذا يتأتى من خلال إشراك أكثر من متخصص في عملية الإشراف العلمي .

٥- جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (توفير المعلومات لصانعي القرار بالجامعة الذين يحتاجون بصورة متزايدة إلى المعلومات حول الجوانب المختلفة) في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٣.٧% ولهذا تتوقف قيمة المعلومات في معظم الأحيان على قدرة أهميتها ومغزاها وحدائتها بالنسبة للمستفيدين، فالأمم تستخدم المعلومات والمعرفة على اعتبارها مصادر لا بد من توفيرها لجميع المواطنين على قدم المساواة ، ولهذا يعد موضوع قيمة المعلومات من المواضيع المهمة والحيوية، نظرا للدور الكبير الذي تتركه على مستقبل الجامعات المصرية وديمومتها ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (حسن ، ٢٠١٣م) .

٦- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (الحفاظ على النظرة الشمولية للمعرفة ، وذلك بالقضاء على الفصل بين التخصصات الشاملة .) في المرتبة السادسة بنسبة ٩٢.٦% وهذا يؤكد بدوره على النظرة الشمولية للمعرفة على نطاق أوسع وأشمل لأن هناك تكامل بين المصادر نفسها، وتكامل بين الأدوات، وتكامل بين المصادر والأدوات، وتكامل في الطبائع والوقائع، والمثل والقيم، وتكامل بين العلم والعمل،، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ، ٢٠١٥).

٧-جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (التنوع في البحث العلمي وذلك بتقسيم التخصصات الرئيسية إلى تخصصات فرعية) في المرتبة السابعة بنسبة ٩٠.٧% وهذا يعني أن البحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع، أو بمشكلة بحثية، وليس مجرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات ، لكنه نشاط علمي منظم لاكتشاف الحقائق، اعتمادًا على الطريقة العلمية، التي تفرض الموضوعية، من أجل معرفة الارتباط

بين هذه الحقائق سعيًا إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية. والطريقة العلمية التي يفرضها البحث العلمي تعتمد أساسًا على الاستقصاء النقدي والتحليلي

٨- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (مواجهة كثير من مشكلات الحياة المعاصرة المتنوعة ومتطلباتها) في المرتبة الثامنة بنسبة ٩٠.٤% ، وهذا يعني أن الإنسان يصادف في حياته الكثير من المشكلات والقضايا التي تحتاج إلى حلول، وأفضل الحلول وأكثرها نجاحاً ، تلك التي يتوصل إليها من خلال البحث والدراسة باتباع الأساليب العلمية السليمة .

جدول رقم (٨)
التكرار والنسبة المئوية لتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات

الترتيب	%	التكرار	الفئات
٣	١.١	١	منخفض (٨ - ١٢ درجة)
٢	٢.٢٢	٢	متوسط (١٣ - ١٨ درجة)
١	٩٦.٦٧	٨٧	مرتفع (١٩ - ٢٤ درجة)
	١٠٠	٩٠	الاجمالي

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

جدول رقم (٩)

التكرار والنسبة المئوية والمتوسط المرجح والنسبة الوزنية ومستوى الدلالة
للمحور الثالث : ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي

م	المحور	موافق	%	الى حد ما	%	غير موافق	%	المتوسط	الترتيب	النسبة الوزنية	المستوى	قيمة كا	الدلالة
١	وجود مشكلات بحثية يصعب حلها دون الاستعانة بأدوات التخصصات المختلفة .	٧٤	٨٢.٢	١٥	١٦.٧	١	١.١	٢.٨١	٦	٠.٩٣٧	مرتفع	٨٤.٨	دال
٢	لفهم ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي يتطلب عمل على إنتاج معرفة جديدة .	٨٣	٩٢.٢	٧	٧.٨	٠	٠.٠	٢.٩٢	٢	٠.٩٧٤	مرتفع	١٠٩.٠	دال
٣	الميل الى الانفتاح على التخصصات الأخرى ؛ لخروج من العزلة التخصصية .	٨٦	٩٥.٦	٤	٤.٤	٠	٠.٠	٢.٩٦	١	٠.٩٨٥	مرتفع	١١٨.٣	دال
٤	مساهمة الشراكة البيئية للإشراف العلمي في الإبداع البحثي .	٧٨	٨٦.٧	١٠	١١.١	٢	٢.٢	٢.٨٤	٥	٠.٩٤٨	مرتفع	٩٤.٣	دال
٥	وجود الرغبة في الشراكة البيئية للإشراف العلمي مع زملاء من أقسام أخرى .	٧٣	٨١.١	١٤	١٥.٦	٣	٣.٣	٢.٧٨	٧	٠.٩٢٦	مرتفع	٨١.٥	دال
٦	تقل ثقافة الشراكة البيئية في الإشراف العلمي من حدة الانغلاق على التخصص الواحد ..	٨٠	٨٨.٩	٩	١٠.٠	١	١.١	٢.٨٨	٤	٠.٩٥٩	مرتفع	١٠٠.١	دال
٧	يمثل تاصيل ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي مطلباً أكاديمياً لتطوير البحث العلمي .	٨٢	٩١.١	٧	٧.٨	١	١.١	٢.٩٠	٣	٠.٩٦٧	مرتفع	١٠٥.٨	دال
	اجمالي المحور الثالث : ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي	٧٩	٨٨.٣	٩	١٠.٥	١	١.٣	٢.٨٧		٠.٩٥٧	مرتفع	٩٨.٥	دال

ص

ستوى دلالة ٥% = ٥.٩٩ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ١% = ٩.٢١ المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

- ١- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (الميل إلى الانفتاح على التخصصات الأخرى؛ للخروج من العزلة التخصصية .) في المرتبة الأولى بنسبة ٩٨.٥% ، وبهذا فإن عصر التخصصات المتداخلة- يتحتم على الجامعات المصرية أن تشجع أساتذتها على خلق تناغم مثمر بين التخصصات والأقسام العلمية. ونرى أن على وكالات الدراسات العليا فيها أن تحرص على عقد ندوات ومؤتمرات علمية على مستوى الجامعة وليس على مستوى الأقسام أو الكليات لأن اشتراك أساتذة من مختلف كليات الجامعة في تلك الفعاليات العلمية يمكن أن يساعد على الوصول إلى معالجات متكاملة للقضايا المطروحة للنقاش .
- ٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (فهم ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي يعمل على إنتاج معرفة جديدة) في المرتبة الثانية بنسبة ٩٧.٤% ولهذا فإن التعليم الجامعي الجيد هو مفتاح الدخول مفتاح الدخول لعصر المعرفة ، وبذلك يحمل التعليم الجامعي مهمة جديدة تضاف إلى مهامه الكثيرة، والمتمثلة في إعداد الأجيال القادمة لمجتمع المعرفة، وكذلك تطوير مهارات الدارسين به، ليواكبوا هذا التطور، فهذا العصر يعتمد وبشكل كبير على خدمات أعمال المعرفة التي يجب أن تكون عالية الجودة ومتقنة.
- ٣- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (يمثل تأصيل ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي مطلباً أكاديمياً لتطوير البحث العلمي..) في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٦.٧% وهذا يؤكد بدوره على التكامل المعرفي على نطاق أوسع وأشمل لأن هناك تكامل بين المصادر نفسها، وتكامل بين الأدوات، وتكامل بين المصادر والأدوات، وتكامل في الطابع والوقائع، والمثل والقيم، وتكامل بين العلم والعمل، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ٢٠١٥م)
- ٥- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (الحاجة للشراكة البيئية في الإشراف العلمي استجابة للتغيرات المتسارعة.) في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٥.٩% وتحتم هذه التغيرات المتسارعة على المجتمع ومؤسساته، التطوير والتغيير لمواجهة تحديات ومتطلبات العصر، ومن بين أهم تلك المؤسسات مؤسسات التعليم الجامعي التي يجب عليها أن تواكب متطلبات مجتمع المعرفة، لما تتميز به عن غيرها من المؤسسات الأخرى من علاقة مباشرة بجوانب الحياة المختلفة، فضلاً عن كونها أداة التنمية في المجتمع عالمياً وإقليمياً؛ وذلك لأن الجامعات المصرية تضم أعضاء هيئة التدريس وباحثين ، كونهما

عناصر مهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان، وهذه الكوادر تنتج المعرفة وتكتسبها، وتستفيد منها وتحللها، وتنفذها ومن ثم نشرها وتطبيقها محققين بذلك ما يسمى مجتمع المعرفة.

٦- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (مساهمة الشراكة البيئية للإشراف العلمي في الإبداع البحثي) في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٤.٨% ، وهذا يؤكد على أن الإبداع سبيل للحصول على الأفضل دوماً، فكلما زاد إبداع الباحثين زاد تطلعاتهم إلى الأفضل، وإلى التمكن من العيش في المجتمع بأسلوب حياة مختلف عما سبقه.

٧- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (وجود مشكلات بحثية يصعب حلها دون الاستعانة بأدوات التخصصات المختلفة) في المرتبة السادسة بنسبة ٩٣.٧% وهذا يؤكد بدوره على النظرة الشمولية للمعرفة على نطاق أوسع وأشمل لأن هناك تكامل بين المصادر نفسها، وتكامل بين الأدوات، وتكامل بين المصادر والأدوات، وتكامل في الطابع والوقائع، والمثل والقيم، وتكامل بين العلم والعمل،، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ، ٢٠١٥).

٨- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (وجود الرغبة في الشراكة البيئية للإشراف العلمي مع زملاء من أقسام أخرى.) في المرتبة السابعة بنسبة ٩٢.٦% وهذا يعني أن البحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع، أو بمشكلة بحثية، وليس مجرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات ، لكنه نشاط علمي منظم لاكتشاف الحقائق، اعتماداً على الطريقة العلمية، التي تفرض الموضوعية والتعاون مع الزملاء من الأقسام العلمية الأخرى لحل المشكلات، من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق سعياً إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية .

جدول رقم (١٠)

التكرار والنسبة المئوية لتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات

الترتيب	%	التكرار	الفئات
—	—	—	منخفض (٧ - ١١ درجة)
٢	٦.٦٧	٦	متوسط (١٢ - ١٦ درجة)
١	٩٣.٣٣	٨٤	مرتفع (١٧ - ٢١ درجة)
	١٠٠	٩٠	الإجمالي

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

جدول رقم (١١)
التكرار والنسبة المئوية والمتوسط المرجح والنسبة الوزنية ومستوى الدلالة
للمحور الرابع : معوقات الشراكة البيئية في الإشراف العلمي

م	المحور	موافق	%	ما حد	%	غير موافق	%	المتوسط	الترتيب	النسبة الوزنية	المستوى	قيمة	الدلالة
١	قلة التجارب الناجحة في مجال الشراكة البيئية للإشراف العلمي.	٧١	٧٨.٩	١٦	١٧.٨	٣	٣.٣	٢.٧٦	٢	٠.٩١٩	مرتفع	٧٧.٠	دال
٢	صعق بروج الفريق الأقسام المختلفة بالجامعة.	٧٢	٨٠.٠	١٧	١٨.٩	١	١.١	٢.٧٩	١	٠.٩٣٠	مرتفع	٨٠.٣	دال
٣	صعق المسؤولين للقوانين والوائح التي تنوع الشراكة البيئية للإشراف العلمي.	٧٠	٧٧.٨	١٥	١٦.٧	٥	٥.٦	٢.٧٢	٤	٠.٩٠٧	مرتفع	٧٤.٠	دال
٤	صعق الثقافة البيئية للإشراف العلمي.	٦٩	٧٦.٧	١٨	٢٠.٠	٣	٣.٣	٢.٧٣	٣	٠.٩١١	مرتفع	٧٢.٩	دال
٥	صعق ارتباط البيئات بمتطلبات وطحات المجتمع المحلي.	٥٧	٦٣.٣	١٨	٢٠.٠	١٥	١٦.٧	٢.٤٧	٨	٠.٨٢٢	مرتفع	٤٧.٥	دال
٦	وجود إشكاليات حول استخدام المقاييس التخصصات المختلفة.	٦٠	٦٦.٧	٢٤	٢٦.٧	٦	٦.٧	٢.٦٠	٦	٠.٨٦٧	مرتفع	٥٥.٦	دال
٧	عروف معظم المشرفين عن المشاركة البيئية لوجود محاذير مثل التعميم واختلاف المفاهيم والإدوات.	٥٨	٦٤.٤	٢١	٢٣.٣	١١	١٢.٢	٢.٥٢	٧	٠.٨٤١	مرتفع	٥٠.٠	دال
٨	احصار التكوين العلمي للمشرفين على ضرورة الألتزام بالتخصص الدقيق.	٦٧	٧٤.٤	١٣	١٤.٤	١٠	١١.١	٢.٦٣	٥	٠.٨٧٨	مرتفع	٦٦.٣	دال
	اجتالي المحور الرابع : معوقات الشراكة البيئية للإشراف العلمي	٦٦	٧٢.٨	١٨	١٩.٧	٧	٧.٥	٢.٦٥		٠.٨٨٤	مرتفع	٦٤.٢	دال

وي دلالة % = ٠.٩٩ ، قيمة كا الجدولية عند مستوى دلالة ١ = ٩.٢١
المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (ضعف العمل بروح الفريق بين الأقسام المختلفة بالجامعة). في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣% ، حيث يسهم العمل بروح الفريق الواحد في زيادة فرص تبادل المعلومات والخبرات بين أعضاء فريق العمل كذلك زيادة معدل صقل المهارات المختلفة وارتفاع مستوى القدرات لكل أعضاء فريق العمل من الباحثين بالجامعات المصرية .

٢- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (قلة نشر التجارب الناجحة في مجال الشراكة البيئية للإشراف العلمي) في المرتبة الثانية بنسبة ٩١.٩% وهذا يعني ضرورة الإفادة من الخبرات الناجحة للإشراف العلمي في بعض الدول المتقدمة لتطوير الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

٣- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (ضعف الوعي بثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي). في المرتبة الثالثة بنسبة ٩١.١% وهذا يؤكد بدوره على نشر ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي لتحقيق التكامل المعرفي على نطاق أوسع وأشمل .

٤- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (ضعف فهم المسؤولين للقوانين واللوائح التي تعوق الشراكة البيئية للإشراف العلمي) في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٠.٧% ويحتم ذلك ضرورة توضيح تلك القوانين واللوائح للمسؤولين والعاملين بمجال الدراسات العليا بالجامعات المصرية.

٥- جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (انحصار التكوين العلمي للمشرف على ضرورة الالتزام بالتخصص الدقيق). في المرتبة الخامسة بنسبة ٨٧.٨% ، وهذا يؤكد على ضرورة أن البحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع ، أو بمشكلة بحثية، وليس مجرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات ، لكنه نشاط علمي منظم لاكتشاف الحقائق، اعتمادًا على الطريقة العلمية، التي تفرض الموضوعية والتعاون مع الزملاء من الأقسام العلمية الأخرى لحل المشكلات، من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق سعيًا إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية .

٦- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (وجود إشكاليات لغوية حول استخدام المفاهيم بين التخصصات المختلفة). في المرتبة السادسة بنسبة ٦٨.٧% وهذا يؤكد بدوره ضرورة عرض بعض المفاهيم الغامضة للزملاء في الأقسام الأخرى وتوضيحها وإزالة اللبس .

٧- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (عزوف معظم المشرفين عن المشاركة البيئية لوجود محاذير مثل : التعميم واختلاف المناهج والأدوات) في المرتبة السابعة بنسبة ٨٤.١% وهذا يؤكد بدوره على النظرة الشمولية للمعرفة على نطاق أوسع وأشمل لأن هناك تكامل بين المصادر نفسها، وتكامل بين الأدوات، وتكامل بين المصادر والأدوات، وتكامل في الطبائع والوقائع، والمثل والقيم، وتكامل بين العلم والعمل،، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نجم ، ٢٠١٥).

٨- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (ضعف ارتباط البحوث البيئية بمتطلبات وحاجات المجتمع المحلي). في المرتبة الثامنة بنسبة ٨٢.٢% وهذا يؤكد على أن حاجتنا إلى الدراسات والبحوث العلمية البيئية تزداد يوماً بعد آخر، فالعلم في سباق محموم للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، فالوظيفة الأساسية للبحث العلمي هي في تقدم المعرفة من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته.

جدول رقم (١٢)

التكرار والنسبة المئوية لتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات

الترتيب	%	التكرار	الفئات
٣	٢.٢٢	٢	منخفض (٨ - ١٢ درجة)
٢	١٥.٥٦	١٤	متوسط (١٣ - ١٨ درجة)
١	٨٢.٢٢	٧٤	مرتفع (١٩ - ٢٤ درجة)
	١٠٠	٩٠	الإجمالي

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان .

المحور الرابع: التصور المقترح

١- أهم نتائج الإطار النظري

انطلاقاً من أن الجودة في موضع القلب من نظام مؤسسات التعليم الجامعي ، ونظراً لتوجه الجامعات نحو الحصول على الاعتماد الأكاديمي ؛ عليه تولي الجامعات المصرية أهمية كبيرة لتطوير برامجها في الدراسات العليا ؛ من هنا قام الباحثان بدراسة تستهدف تفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي ، والتي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول

المعرفة ؛ الأمر الذي يتطلب أكثر من مشرف علمي من أقسام الجامعات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

والسعي لتحقيق دور المدارس العلمية والفكرية بثوب جديد يغلب عليه الترابط والتكامل للوصول لنتائج علمية مبنية علي رؤي فكرية ومنهجية عالية الجودة ؛ يتطلب طرحاً علمياً نظرياً وميدانياً ، فإذا تطرقنا لنتائج الإطار النظري لهذه الدراسة؛ فإن الباحثين حاولا - فيما تقدم من صفحات - عرضه في محورين .

بالنسبة للمحور الأول: فقد تحدث عن (طبيعة الدراسات البيئية القائمة علي الإشراف العلمي المشترك) ، و قد تضمن ذلك :التعرف على مفهوم الدراسات البيئية ، وفلسفتها ، وأهدافها ، وملامحها المنهجية ، وأهميتها ، ومعوقاتنا ، وأهمية الشراكة البيئية في الإشراف العلمي ، أما المحور الثاني للدراسة فقد تحدث عن (نحو تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية)، وتعرضت الدراسة من خلاله إلي :توضيح مفهوم الدراسات العليا ، وفلسفة الدراسات العليا وأهدافها في الجامعات المصرية ، ومعايير جودة الدراسات العليا ، وأهمية الإشراف العلمي لتحقيق جودة الدراسات العليا .

وفيما يخص نتائج المحور الأول للدراسة : فقد توصلنا الباحثان إلي أن الدراسات البيئية هي الدراسات التي يتم من خلالها دمج فرعين أو أكثر من فروع المعرفة معاً ، وأن الملامح الفكرية لها ترجع إلي عصر الفلاسفة اليونانيين القدماء الذين تميزوا بنظرياتهم الفلسفية المعروفة كالمثالية والواقعية ، وكان هدفهم البحث عن طبائع الأشياء وحقائق الموجودات ، وفيما يخص المحور الثاني فقد تعرضت الدراسة من خلاله إلي :توضيح مفهوم الدراسات العليا ، وفلسفة الدراسات العليا وأهدافها في الجامعات المصرية ، ومعايير جودة الدراسات العليا ، وأهمية الإشراف العلمي لتحقيق جودة الدراسات العليا. وعلي الرغم مما بحثه الفلاسفة عبر التاريخ إلا أنه لم يكن كافياً لحل المشكلات الإنسانية خاصة بعد تنوع مجالات العلم والمعرفة ؛ ومن ثم كان لابد من التفكير بجدية في الانفتاح بين التخصصات والدعوة لوحدة المعرفة ومن هذه النقطة انطلقت فلسفة الدراسات البيئية والتي قامت علي تصور مفاده الاعتماد علي تضافر العلوم وتداخلها في تفسير الظواهر الإنسانية والطبيعية .

أما فيما يخص أهداف الشراكة البيئية : فقد أكدت الدراسة علي ضرورة التحول من عزل العلوم والمعارف والتخصصات إلي دمج المعرفة ، والإبداع في طرق التفكير، وتحقيق التكامل بين المعرفة ، بل وإنتاج معارف جديدة .

كما توصلت الدراسة إلي أن الدراسات البيئية لها القدرة علي تطوير المعارف والأفكار والمفاهيم والمصطلحات ، وتجويد لغة البحث العلمي ، وحل المشكلات التي عجزت الدراسات ذات التخصص المنفرد علي حلها.

ولكن علي الرغم من إيمان البعض بأهمية الدراسات البيئية ؛ لكن لاتزال هناك بعض المعوقات التي وقفت عثرة أمامها منها : عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة للدراسات البيئية ، وافتقاد الرؤية الدقيقة لكيفية بناء الدراسات البيئية بالجامعات ، وعدم نشر التجارب الناجحة في مجال الدراسات البيئية ، وقلة طرح برامج دراسات عليا بيئية بما يرسخ فكرة التداخل والاندماج بين مختلف المعارف.

وكان من الضروري أن تتعرض الدراسة لأهمية الشراكة البيئية للإشراف العلمي وتوصلت لعدة نتائج منها : ضرورة فهم المشرف للعلاقة بين تخصصه والتخصصات الأخرى، والعمل علي ربط النظام البحثي بالجامعة بدلاً من الانفصالية ، وكذلك تبادل الخبرات البحثية بين المشرفين والإفادة من الخلفيات العلمية.

كما توصلت الدراسة إلي أن كل برامج الدراسات العليا ترمي فيما ترمي إليه نظرياً وعملياً إلي إعداد الشريحة العليا من الموارد والكوادر البشرية العالية المستوى التي يحتاجها المجتمع في شتى قطاعات الانتاج والخدمات . وأكدت الدراسة علي أن تجويد برامج الدراسات العليا تتم في ضوء مجموعة من المعايير منها : ضرورة الارتكاز إلي رؤية استراتيجية للدراسات العليا تركز علي التميز العلمي والمصداقية ، وأهمية التنسيق والتعاون البناء بين الأقسام الأكاديمية داخل الكليات والجامعات بما يسهم في تحسين نوعية الدراسات العليا ورفع مستوى جودتها ، وتحقيق التكامل المعرفي بين الباحثين، والدعم المتبادل بين البحوث والتوجه نحو دراسات عليا بيئية في مجالات التربية المختلفة تحركها المشكلات الواقعية، بالإضافة إلي الوضوح التام لقواعد ونظم الدراسات العليا للطلاب والأساتذة والإداريين.

٢ - أهم نتائج الإطار الميداني :

- ❖ هناك معوقات للشراكة البنينة للإشراف العلمي بالجامعات المصرية :
- ❖ قلة نشر التجارب الناجحة في مجال الشراكة البنينة للإشراف العلمي.
- ❖ ضعف العمل بروح الفريق بين الأقسام المختلفة بالجامعة .
- ❖ ضعف فهم المسؤولين للقوانين واللوائح التي تعوق الشراكة البنينة للإشراف العلمي.
- ❖ ضعف الوعي بثقافة الشراكة البنينة للإشراف العلمي.
- ❖ ضعف ارتباط البحوث البنينة بمتطلبات وحاجات المجتمع المحلي.
- ❖ وجود إشكاليات لغوية حول استخدام المفاهيم بين التخصصات المختلفة.
- ❖ عزوف معظم المشرفين عن المشاركة البنينة لوجود محاذير مثل : التعميم واختلاف المناهج والأدوات.
- ❖ انحصار التكوين العلمي للمشرف على ضرورة الالتزام بالتخصص الدقيق .

٣ - منطلقات التصور المقترح

- ❖ تتحدد أهم المنطلقات الفكرية للتصور المقترح لدور الشراكة البنينة للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية فيما يأتي :-
- ❖ أن الجودة والاعتماد من أهم القضايا الملحة في أوساط التعليم الجامعي وخاصة في مجال الدراسات العليا ؛ وكونها أساساً لازماً ؛ لتحقيق أي نهضة مرجوة لكل مكونات التعليم الجامعي .
- ❖ زيادة الفواصل والحوافز بين التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية ؛ مما يجعلها عاجزة عن معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية بصورة شمولية .
- ❖ انتشار ثقافة الانفرادية التخصصية في الأقسام العلمية بالجامعات .
- ❖ ضعف مقدرة العلوم الاجتماعية في طرح نفسها كأداة علمية متخصصة في معالجة قضايا ومشكلات الإنسان المعاصر الخارجة عن نطاق التخصص العلمي للعلوم الطبيعية .
- ❖ تعزيز المركز التنافسي للجامعات المصرية ، وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

- ❖ ظهور مدخل جديد يعيد للعلوم الاجتماعية وحدتها وترابطها بما يساعدها على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- ❖ التطورات في ظل مجتمع المعرفة، وما تفرضه من مقتضيات تؤدي إلى ضرورة التطوير في البرامج التعليمية والأكاديمية، وما يمليه ذلك من متطلبات واحتياجات في التنمية المهنية المستدامة والتطوير المستمر للدراسات العليا بالجامعات المصرية .
- ❖ وجود العديد من المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات المصرية كما بينتها نتائج الدراسات السابقة ، ومن بين هذه المشكلات ندرة دعم وتمويل البحوث العلمية من المؤسسات والجهات التي ستستفيد من نتائجها ، قلة فرص المشاركة في الندوات والمؤتمرات خارج الوطن، قلة وجود المكتبات الالكترونية وربطها بالمكتبات العالمية في مجال التعليم العالي واهتماماته .
- ❖ إن عملية الشراكة البينية للإشراف العلمي ضرورة يفرضها الوضع الراهن ؛ من أجل الحفاظ على النظرة الشمولية للمعرفة ، وذلك بالقضاء على الفصل بين التخصصات الشاملة ، وتبادل الخبرات البحثية بين المشرفين والإفادة من الخلفيات العلمية.
- ❖ التطور السريع في الإنتاج المعرفي والفكري وتقنيات الاتصال وثورة المعلومات؛ أصبح نوعا من التحديات التي فرضت على الجامعات ضرورة التحديث في أهدافها وأدوارها ووظائفها وطبيعة عملها.
- ❖ التعاون الإيجابي الديمقراطي بين المشرفين والتفكير الناقد البناء والمرونة في التعامل وبناء العلاقات الإنسانية ضرورة تفرضها عملية تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

٤ - رؤية ورسالة التصور المقترح

أ - رؤية التصور المقترح

تحقيق ميزة تنافسية في الشراكة البينية للإشراف العلمي في الجامعات المصرية ، وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع بما يحقق التميز والكفاءة .

ب - رسالة التصور المقترح

تتركز رسالة التصور المقترح في وضع إطار مخطط لدور الشراكة البيئية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، بما يحقق التميز والكفاءة، ويضمن التكيف مع متغيرات العصر، وذلك من خلال تبني المقترحات الخاصة لتفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

٥ - أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى تفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، واستناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية يمكن تحديد أهداف التصور المقترح كما يأتي:

أ- تحقيق التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس خارج نطاق تخصصاتهم وكمياتهم بحيث تعطي برامج الشراكة البيئية للإشراف العلمي ؛ فرصة لتلاقي أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات والكليات، وبالتالي تدعيم التآلف والتعاون والتفاعل بين بعضهم البعض.

ب- تطوير مهارات التفكير العلمي والإبداعي والابتكاري لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وإكسابهم مزيداً من القدرات والمعارف والمهارات العلمية والأكاديمية والتدريسية والبحثية والعمل على خلق مناخ مناسب لمناقشة أعضاء هيئة التدريس لتبادل الأفكار والخبرات.

ج- تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية د- وضع حلول إجرائية للتغلب على صعوبات إجراء الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع .

٦ - مجالات التصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على عدة مكونات لتفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، وذلك على النحو الآتي:

أ - طالب البحث العلمي

يعد باحث الماجستير والدكتوراه من أهم المخرجات التي تسعى مؤسسات المجتمع لاستقطابها كونه يملك مؤهلات وقدرات تسمح له بإعطاء الحلول للعديد من المشكلات ، وأيضا لما يملكه من أفكار إن تم استغلالها سوف تحقق عوائد مادية ومعنوية له وللاقتصاد ككل .

- متطلبات طالب البحث
- تشجيعه على حضور المؤتمرات والندوات العلمية التي تؤهله ؛ لاختيار موضوع يعتمد على أكثر من مجال تخصصي .
- إجراء المسوحات والدراسات ؛ لتقدير احتياجات طلاب البحث العلمي ، وتحديد مستويات الكفاءة الحالية لديهم، من خلال مستويات الأداء .
- تزويد الطالب بأهمية البحوث والدراسات البيئية .
- تحليل الإمكانيات المتوفرة لبحث المشكلة وتطوير الخطط المناسبة لحلها .
- عليه أن يقوم هو بانتقاء الموضوع محل الدراسة الذي سيكون موضوعاً للرسالة، وهذا لا يعني أن المشرف العلمي لا يتخذ دوراً هنا فيمكن له أن يساعد الباحث على اختيار ما يناسب من المواضيع وفقاً لما يملكه من خبرات وعلى أن يعتمد موضوع البحث العلمي على تخصصات أخرى .
- القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدي الافتراضات التي بنيت عليها وتعميق فهمها، مع الأخذ في الاعتبار استخدام أساليب البحث والتحقيق من التخصصات المتنوعة لتحديد المشاكل والحلول للبحوث خارج نطاق النظام الواحد .
- الاطلاع على التجارب المحلية والإقليمية والعالمية في مجال برامج الدراسات البيئية .

ب - المشرف العلمي

هو عضو هيئة التدريس الذي تم اختياره مشرفاً على الطالب بقرار بناءً على موافقة مجلسي القسم والكلية.

متطلبات المشرف العلمي.

- تهيئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ؛ لتقبل فكرة التزاوج والاندماج بين التخصصات المختلفة

- فهم المشرف للعلاقة بين تخصصه والتخصصات الأخرى.
 - ضرورة فهمه العميق لمشكلات الحياة المعاصرة المتنوعة ومتطلباتها.
 - العمل على ربط مشكلات البحث بعضها البعض تجنباً للانفصالية.
 - ضرورة حفاظ المشرف على النظرة الشمولية للمعرفة، وذلك بالقضاء على الفصل بين التخصصات الشاملة.

- توثيق علاقته مع المشرفين من التخصصات الأخرى ؛ لتبادل الخبرات البحثية بين الإفادة من الخلفيات العلمية .
 - تشجيعه للباحثين على ارتباط عناوين البحوث البيئية بمتطلبات وحاجات المجتمع المحلي.

- توضيح الإشكاليات اللغوية حول استخدام المفاهيم بين التخصصات المختلفة.
 - ضرورة فهم المشرف لمناهج وأدوات البحث العلمي في الأقسام العلمية الأخرى والإفادة منها .

ج - الأنظمة واللوائح والقوانين بالجامعات المصرية .

- يجب أن تتضمن القوانين واللوائح مواداً وأحكاماً مناسبة تعمل على تفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي ، وأن تلتزم جهات الاختصاص بتطبيق وتنفيذ ما يرد في هذه اللوائح والقوانين من أحكام تنص على تفعيل الشراكة البيئية في الإشراف العلمي .
 - إصدار تشريعات مناسبة لإلزام جميع أعضاء هيئة التدريس لمتابعة الباحثين واختيارهم لموضوعات تجمع بين أكثر من تخصص .

د - الإمكانيات البشرية :

وذلك بتوفير إمكانات بشرية على مستوى عالٍ من الكفاءة، والاستعانة ببعض الكفاءات من ذوي الخبرة من خارج الجامعة ، وخاصة من الجامعات العربية ممن لديهم تجربة وخبرة في برامج الشراكات البيئية في البحث العلمي .

هـ - التمويل :

يقترح الباحثان تشكيل لجان استشارية متعددة القطاعات ؛ لتحديد أولويات تمويل وعمل ميزانية خاصة لتمويل البحوث البيئية في المناحي الرئيسة وفي مواضيع عملية تمكن من دمج وجهات نظر الخبراء والمستفيدين في آليات توظيف البحوث البيئية في التقدم والتطور الرقي والإفادة من خبرات بعض الدول التي كان لتلك البحوث دور في تقدمها ورفيها. ولا بد من استخدام معايير واضحة لعمل هذه اللجان الاستشارية والذي يعد عامل حاسم في نجاح عملها، ومن الضروري أن تعمل هذه اللجان في إطار تنسيقي داخل الدولة وخارجها .

و - الجامعات المصرية وعلاقتها بالمجتمع المحلي :

- الاهتمام بالأبحاث العلمية والدراسات المنطلقة من الواقع والمناسبة للمجتمع.
- معرفة التجارب الناجحة في المجتمع وربطها بالجامعة للاستفادة منها.
- الاهتمام بمصادر الدعم البيئي الجغرافية والمادية والاجتماعية لدعم الجامعة .
- الاهتمام بتطوير برامج مهنية للمجتمع تسهم في تأصيل مفاهيم الاهتمام بالعمل ، الإنجاز ، والبحث العلمي.

ز - بناء منهجية جديدة للشراكة البيئية للإشراف العلمي .

- تقديم المناهج الدراسية لطلاب الجامعة بصورة متكاملة تراعي مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها .
- الاستكشاف النظري من خلال الاستخدام الفعال للنظريات وإعادة توظيفها.
- استخدام طرق بحث متكاملة كمية وكيفية وربطها بتلك النظريات.
- التجديد في مناهج البحث العلمي والتأليف في مجالها وتبسيط تطبيقاتها للباحثين.
- تحديد آليات الإشراف العلمي وخطواته بطريقة مهنية تتناسب مع الشراكة البيئية في البحوث .
- معرفة متطلبات وحاجات سوق العمل وتطلعات أفراده .
- وعليه يقترح الباحثان العمل على تطوير واقع البحث العلمي بصفة عامة والبحوث القائمة على الشراكات البيئية ؛ من خلال بناء بنية تحتية مؤسسية والتوصل إلى اعتماد مراكز بحثية جامعية، كمراكز بحثية متفوقة أو متميزة بعد خضوعها لتقييم

معياري وربط هذه المراكز فيما بينها من خلال منظومة للبحث العلمي والتطوير والابتكار ، وهذا الربط قد يعمل وبشكل أفضل ويربط بين البحث العلمي والتنمية البشرية المستدامة ، وتعد أولويات البحث العلمي في ضوء الاحتياجات ومتطلبات التغيير من أهم التغيرات الكلاسيكية المقترحة لتجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

ح - التنمية المهنية :

- يعد التدريب من العناصر المهمة لدعم وتحسين الشراكات البيئية في الإشراف العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم المختلفة ، والفئات التي يشملها التدريب " أعضاء هيئة التدريس، القيادات الأكاديمية بالجامعة ، أما بخصوص أنواع البرامج التدريبية التي تساعد على تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية فهي:
- دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هيئة التدريس للتوعية بأهمية الشراكات البيئية في الإشراف العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم المختلفة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.
- دورات متخصصة للقيادات الأكاديمية للتوعية بطرق تفعيل الشراكات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم المختلفة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

٧ - آليات تنفيذ التصور المقترح

يتطلب تفعيل دور الشراكة البيئية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ما يلي :

- إنشاء مراكز بحثية تقوم على البحوث البيئية بكل جامعة ، على أن تكون لها وحدات فرعية في كل كلية من كليات الجامعة ؛ لتتولى تهيئة الوسائل التي تتم من خلالها تفعيل الشراكة البيئية للإشراف العلمي ، وتوزيع الأدلة والنشرات على أعضاء هيئة التدريس، لإعلامهم وتعريفهم بالشراكة البيئية للإشراف العلمي وأهميتها .

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الأخذ بالمبادرات الفردية في الارتقاء بأفكار الباحثين، وتحديث خبراتهم، وتجديد معارفهم ومهاراتهم ، وتقديم حوافز مادية للمشاركة في المؤتمرات والندوات والجمعيات العلمية .
 - نشر ثقافة الشراكة البينية للإشراف العلمي ؛ من خلال البرامج التدريبية، ووضع استراتيجيات ومداخل جديدة لها، تركز على أداء الباحثين لمهامهم ، وتشجيع الكليات والأقسام لتنفيذ دورات تدريبية متخصصة في الشراكة البينية للإشراف العلمي .
 - الاستفادة من الخبرات العربية والدولية في مجال الشراكة البينية للإشراف العلمي ، والتنسيق بين الجامعات المصرية ؛ مما يساعد على توحيد الجهود وتلاقح الخبرات والاستفادة منها.
 - تغيير النظرة السائدة في الأوساط الجامعية والتي تهتم بالعزلة والتخصيصية البحثية بدرجة تعزلها عن غيرها من التخصصات، بحيث تشجع الثقافة على إجراء الدراسات البينية .
 - تكوين طلاب الدراسات العليا في ضوء مفهوم وحدة المعرفة وتشجيعهم على إجراء الدراسات البينية
 - وضع جوائز لأفضل الشراكات البينية للإشراف العلمي في العلوم المختلفة .
 - توعية طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس الجدد بأهمية الدراسات البينية في تطوير التخصص العلمي وإنتاج المعرفة الإبداعية .
 - ٨ - معوقات تطبيق التصور المقترح وكيفية التغلب عليها.
- هناك بعض المعوقات التي يمكن أن تعترض تطبيق التصور المقترح لتفعيل دور الشراكة البينية للإشراف العلمي في تجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، والتي يجب التعرف عليها مسبقاً قبل التطبيق ، ومن هذه المعوقات:
- غياب التنسيق بين الجامعات، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ، وبينها وبين المجلس الأعلى للجامعات من جهة أخرى ؛ مما يخلق عقبات أمام تنفيذ التصورات والرؤى والاستراتيجيات التطويرية، ويمكن معالجة ذلك من خلال خلق قنوات تواصل دورية بين المراكز البحثية المقترحة إنشاؤها في الجامعات ورؤساء الجامعات المصرية، ومراكز تطوير التعليم الجامعي وضمان الجودة من جهة، ووزارة التعليم العالي من جهة أخرى؛

بما يكفل تحقيق التكامل في إعداد ومراجعة البرامج والخطط المتعلقة بالدراسات العليا وآليات تنفيذها.

- ضعف المخصصات المالية والموازنة للجامعات والتي تذهب في أعلى نسبتها إلى ما يسمى بالنفقات الجارية، لأن العمل بالبحوث البيئية يتطلب دعم مادي في الغالب كبير لا يمكن توفيره كي يكون حافز للباحثين للاشتراك معاً من أجل تحقيق أهداف يسعون لها ، ويمكن التغلب على ذلك ؛ ولذلك لا بد أن يدرك رؤساء الجامعات أن رأس المال الفكري من أهم الموارد التي ينبغي الاهتمام بها، وتخصيص موازنات كافية لتنمية تلك الموارد بما يضمن تحقيق رسالة ورؤية وأهداف الجامعات المصرية في مجال تفعيل الشراكات البيئية للإشراف العلمي .

- قصور في مفاهيم وأهمية الشراكة البيئية للإشراف العلمي لدى القيادات الجامعية على المستويين النظري والعملي؛ مما يجعل مسألة استحداث وإنشاء مراكز خاصة بتنمية وتدريب أعضاء هيئة التدريس والباحثين على البحوث القائمة على الشراكات البيئية ، واستخدام التخطيط الاستراتيجي لتنميتهم شيئاً من المبالغة، والإتفاق غير المبرر.

- سيطرة الثقافة التنظيمية التقليدية في توجهات القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات المصرية فكرياً وعملياً، في ظل غياب ثقافة الشراكات البيئية للإشراف العلمي ؛ مما يحتم على الجامعة نشر ثقافة الشراكة البيئية للإشراف العلمي بما يتواءم مع متغيرات ومتطلبات التقدم التكنولوجي والعلمي والمتسارع، ومتطلبات سوق العمل .

- العجز الكبير في الكفاءات المتخصصة في مجالات وبرامج الشراكات البيئية البحثية بالجامعات المصرية ،ويمكن التغلب على ذلك من خلال الاستعانة بخبراء ومتخصصين من بعض الجامعات العربية والمتقدمة في التنمية المهنية والتدريب؛ في تدريب كوادر تكون قادرة مستقبلاً على تحديث الشراكات البيئية في الإشراف العلمي.

- مقاومة التحديث، باعتبار أن هناك من يقاوم التحديث، وخاصة عند إنشاء كيانات مستقلة وذات شخصية اعتبارية ؛ لخوفهم على امتيازاتهم الوظيفية ومكانتهم الإدارية ، ويمكن التغلب على ذلك بتوعية أفراد المجتمع الجامعي بكل ما هو جديد وضرورة مسايرة المتغيرات الحديثة .

- المبالغة في رسم الحدود بين التخصصات انعكس سلبياً على تفكير الباحث وتوجيه قدراته العقلية والفكرية في تناول القضايا وحل المشكلات بشكل يتصف بالشمولية والتكاملية والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة ، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تفعيل قنوات الاتصال بين المراكز البحثية بين الجامعات المصرية .
- افتقاد الجيل القديم للأساتذة بالجامعات إلى أسلوب الدراسات البيئية، وإلى الأساليب المناسبة لتعليمه أو عدم اقتناعهم بها ويمكن التغلب عليه من خلال إلزامهم من خلال القوانين واللوائح التشريعية .
- افتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء الدراسات البيئية بالجامعات نتيجة ؛ لضعف العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل.
- هناك صعوبات في كيفية تشكيل و تكوين فرق بحثية للعمل في الدراسات البيئية ، ويمكن التغلب عليه من توضيح أهمية العمل من خلال الفريق من قبل المدربين المختصين .
- ضعف نشر التجارب الناجحة في مجال البحوث البيئية وإطلاع أفراد المجتمع ومؤسساته عليها ، ويمكن التغلب على ذلك من التواصل مع الجهات الإعلامية لإبراز التجارب الناجحة .

٩- ضمانات نجاح التصور المقترح

إن تطبيق التصور المقترح يحتاج إلى بعض الضمانات التي تجعل التطبيق ممكناً ومنها:

- منح الجامعات المصرية الاستقلالية في استحداث وإنشاء أي من المراكز والإدارة التي تخدم توجهها نحو التحديث والتطوير وخاصة فيما يتعلق بمجال تطوير الدراسات العليا.
- حاجة الجامعات المصرية ؛ لرفع كفاءتها والارتقاء بأدائها، ولن يتم ذلك إلا من خلال تنمية مواردها البشرية الأكاديمية والإدارية تنمية مهنية مستدامة للوصول إلى الكفاءة والجودة المطلوبة.
- إدراك الجهات ذات العلاقة والمسئولة عن الجامعات المصرية ، أن أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإدارية بوضعها الراهن تواجه الكثير من التحديات، والتي تحتاج إلى نوع خاص من مصادر التنمية المهنية المستدامة وبرامجها ومجالاتها والتخطيط لها

- إدراك القيادات الجامعية للجامعات المصرية بالعائد التنموي والمعنوي للتصور المقترح المتعلق بتفعيل دور الشراكة البنينة للإشراف العلمي لتجويد الدراسات العليا.
- استثمار العلاقة مع الجهات المانحة والداعمة، وخلق قنوات اتصال بما يعزز من دور مؤسسات المجتمع المحلي في دعم أنشطة البحث العلمي في الجامعات المصرية.
- الجدية في معالجة المعوقات التي تواجه تطبيق التصور المقترح.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم ، محمود مصطفى محمد(٢٠١٦). الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس فى العلوم الاجتماعية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية " ، مجلة البحث العلمي فى التربية ،كلية النبات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس، العدد (١٧).
- ٢- البازعي، سعد بن عبد الرحمن (٢٠١٣). الدراسات البيئية وتحديات الابتكار ، مجلة الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد (٢٥) ، العدد (٢) .
- ٣- الحربي ، حياة بنت محمد بن سعد (٢٠١٠) . مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة فى ضوء منهجية الجودة الشاملة (دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين بجامعة أم القرى) ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد (١٧) ، العدد (٦٣) .
- ٤- الحربي، إبراهيم بن سليم (٢٠١٩) . واقع الإشراف العلمي على طلبة الدراسات العليا تخصص تعليم الرياضيات بجامعة أم القرى ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد (١٠) ، العدد (٢) .
- ٥- الحوات ،على الهادي (١٩٩٦) . الدراسات العليا فى جامعات الوطن العربي : واقعا وارتقاء ، المجلة العربية للتعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ،السنة (٢) ، العدد(٢) .
- ٦- الخياط ، نزهة ابن (٢٠١٥) . العلاقة بين العلوم وأثرها فى التعليم والبحث العلمي ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، العلاقات البيئية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى تجارب : وتطلعات ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ، ١٥ - ١٧ ديسمبر، (مستخلصات الأبحاث) ، متاح على <http://www.squ.edu.om>pdf>
- ٧- الدبوس ، جواهر محمد (٢٠٠٣). القاموس التربوي ، مجلس النشر العلمي ، الكويت .
- ٨- الراود ، عبد المحسن بن سعد (١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧) . مسؤولية الجامعات السعودية فى تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية فى تفعيل رؤية ٢٠٣٠ ، جامعة القصيم .
- ٩- العاني ، وجيهة ثابت (٢٠١٥) . اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البيئية فى كلية التربية بجامعة السلطان قابوس ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ،

العلاقات البيئية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى تجارب وتطلعات ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ، ١٥ - ١٧ ديسمبر .

١٠- الناقبة ، محمود كامل (٢٠١٣) . جودة البحث التربوي في مجتمع المعرفة إطار ورؤية ،

مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم ، العدد الثاني

١١- الوحش ، هالة مختار (٢٠٠٨) . مشكلات الإشراف العلمي علي الرسائل الجامعية من وجهة نظر الباحثات ، دراسة ميدانية ، مجلة قطاع الدراسات التربوية ، كلية التربية - جامعة الأزهر ، المجلد (٢) .

١٢ - اليعكوبي، محمد(٢٠١٢) . مفهوم الشراكة ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، العدد (١٠٢) .

١٣- أميمة ، فتحى محمد (٢٠١٥) . معايير تقييم البحوث الجامعية والدراسات العليا ، مجلة كلية الفنون والإعلام ، العدد الأول .

١٤- أمين ، عمار بن عبدالمنعم . الدراسات البيئية رؤية لتطوير التعليم الجامعي ، بتاريخ ٢٠-٤-٢٠٢٠ ، ص ٢ ، متاح علي : <https://kenanaonline.com>

١٥ - بخيت ، صلاح الدين فرح عطا الله وآخرون (٢٠١٦) . واقع الإشراف العلمي على رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في علم النفس بالجامعات السودانية خلال خمس وعشرون عاماً ، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، رابطة التربويين العرب ، العدد (٧٩) .

١٦- بدران ، إبراهيم (٢٠٠٥) . تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٠ متاح على :

<http://www.objjad.com>>book>doc.

١٧- بيومي ، محمد سيد أحمد (٢٠١٥) . معوقات تفعيل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية دراسة ميدانية ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية " العلاقات البيئية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى : تجارب وتطلعات " ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ، ١٥ - ١٧ ديسمبر .

١٨- تمام ، شادية عبدالحليم ، الطوخي، هيثم محمد (٢٠٠٧) . الجودة في الدراسات العليا بجامعة القاهرة دراسة تقييمية ، مجلة العلوم التربوية ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة ، عدد خاص .

١٩- جمهورية مصر العربية (٢٠٠٨). الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، الدليل الإرشادي لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، الإصدار الأول.

٢٠- حسن ، محمد صديق محمد (٢٠٠٤). الشراكة الأبوية فى التعليم ، مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، السنة (٣٣) ، العدد (١٤٩).

٢١- حسن ، كاظم جهاد (٢٠١٣). فى البيئية ، نشأتها ودلالاتها ، مجلة الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد (٢٥) ، العدد (٢).

٢٢- زاهر ، ضياء الدين (٢٠١٨). العلوم البيئية منهجية القرن الحادي والعشرين ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١١٣).

٢٣- زيان ، عبد الرازق محمد (٢٠٠٧). منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها دراسة تحليلية ، المؤتمر القومي السنوى الرابع عشر ، آفاق جديدة فى التعليم الجامعي العربي ، مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس ، المجلد (١).

٢٤- سليم ، حسن مختار حسين (٢٠٠٩). إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعي ، ط (٢) ، مكتبة بيروت ، القاهرة .

٢٥- شحاته، حسن ، النجار، زينب (٢٠٠٣). معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، مراجعة : حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

٢٦- شعبان ، أماني محمد عبد القادر محمد (٢٠١٧). الإشراف العلمي على الرسائل بالأقسام التربوية بجامعة القاهرة دراسة لآراء طلاب كلية الدراسات العليا للتربية ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد (٢٤) ، العدد (١٠٨).

٢٧- عايل ، حسن (١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨). اللقاء العلمي رؤية حول الدراسات البيئية لإثراء الدراسات العليا بالجامعات السعودية ، النشرة الدورية لمعهد الدراسات العليا التربوية ، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد السابع.

٢٨- على ، محمد خالد فرج ، نصار، سامي محمد ، الطوخي، هيثم محمد (٢٠١٥). استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس فى كلية التربية جامعة بنها حول بعض مقترحات لتطوير الإشراف العلمي بكليات التربية فى الجامعات المصرية ، مجلة كلية التربية بنها ، المجلد (٢٦) ، العدد (١٠٤) .

٢٩- عبده ، هاني خميس أحمد (٢٠١٥) : البحوث البيئية وتقدم المجتمعات خلال الألفية الجديدة تجارب عملية وخيارات مستقبلية ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية "

- العلاقات البيئية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى: تجارب وتطلعات " ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ، ١٥ - ١٧ ديسمبر .
- ٣٠- عبدالمتعال، مصطفى بهجت (٢٠٠٢) . تطوير الدراسات العليا وتنمية البحوث الجماعية : خواطر ورؤي - قضايا وتحديات ، آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، المجلد (١٤) ، العدد (١) ، (٢) .
- ٣١- عيسوي، توفيق على إسماعيل (٢٠١٨) . تصور مقترح لدعم جهود الإشراف العلمي على الرسائل الجامعية بكليات التربية في مصر ، مجلة الثقافة والتنمية ، القاهرة ، السنة (١٨) ، العدد (١٢٥) .
- ٣٢- محمد، أمل محمد سليمان(٢٠١٣) . تصور مقترح للتكامل بين التخصصات التربوية المختلفة في ضوء الاتجاهات المعاصرة " دراسة مستقبلية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية - جامعة عين شمس .
- ٣٣- موسى ،رشاد علي عبدالعزيز، الدسوقي ، مديحة منصور سليم (٢٠٠٩) . آليات الإشراف العلمي في ضوء معايير الجودة الشاملة ، المؤتمر العلمي الثالث " الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، رؤي وتجارب " ، كلية التربية بالقاهرة - جامعة الأزهر ، المجلد (٢) . ج .
- ٣٤- نجم ، ماجد محمد فهمي (٢٠١٥) . الدراسات والبحوث البيئية تجرية جامعة حلوان ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية " العلاقات البيئية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى : تجارب وتطلعات " ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط / عمان . { مستخلصات الأبحاث } متاح على : <http://www.squ.edu.om>pdf>
- ٣٥- نظمي، رانيا محمد عزيز(٢٠١٨) . الدراسات البيئية رؤية لتطبيق معايير الجودة في التفسير ، أعمال المؤتمر الدولي الأول : سياقات اللغة والدراسات البيئية ، كلية التربية ومجلة سياقات الدولية - جامعة الإسكندرية ، مجلد (٢) . ج .
- ٣٦- هلاي ، ممدوح مسعد أحمد ، غنايم ، مهنى محمد إبراهيم ، حنا ، تودرى مرقص (٢٠٠٣) . بعض متطلبات تطوير الدراسات العليا في كليات التربية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة ، دراسات في التعليم الجامعي ،كلية التربية - جامعة عين شمس، العدد (٥) .
- ٣٧- هيئة التحرير (مُعد) ، (١٩٨٨) . تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، مجلة دراسات تربوية ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة، المجلد (٣) ، الجزء (١١) .
- ٣٨- وزارة التعليم السعودي (١٤٣٨هـ - ٢٠١٧) . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، الدراسات البيئية ، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، الرياض .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 39- Boland, Samantha(2012). *Graduate Studies: A practical Guide, Canadian Association For Graduate Studies (CAGS)*, Canada.
- 40- Butler, L. S.(2011). Barriers and Enablers of Interdisciplinary Research at Academic Institutions. Hatties-burg: *The university of Southern Mississippi, from Proquest Dissertation & Theses* Global Retrieved on 18/4/2020/available at : <http://searchproquest.com/view/gl564393.doc>
- 41- Holley, Karri A.(2009). Interdisciplinary Strategies as Transformative Change in Higher Education, *Innovative Higher Education*, Vol.(34).
- 42- Hoseini, A Kram Sadat Sadat (2020) . Panah, Abdulhosein Khosro & Razaghi, Naghmeh. Methodology of Interdisciplinary Studies in Nursing Based on Islamic Documents, *Journal of Religion and Health, Springer Science + Business Media*, LLC.
- 43- Hursh, Barbara ; Haas, Paul ; Moore, Michael(1990). An Interdisciplinary Model to Implement General Education, *Issues in Integrative Studies*, No. (8).
- 44- H. William ; et. al.(2011) . *Interdisciplinary Research Journeys: Practical Strategies for Capturing Creativity*, Bloomsbury Publishing, London.
- 45- Mcquaid, Ronald w (2000) . *The Theory of Partnership: why have partnerships?*, *Managing public-private partnerships for public services: An International Perspective*, Routledge, London.
- 46- Moran, Joe(2002) . What is Interdisciplinarity? Some Essential Defination, Retrived on: 12-4-2020, available at: <https://he.kendallhunt.com>
- 47- Novak, Elena; Zhoo, Weinan ; Reiser, Robert A. (2014) . Promoting Interdisciplinary Research Among Faculty, *The Journal of Faculty Development*, Vol. (28), No. (11) .
- 48-Waks, Leonard J.(2015) . Social Foundation of Education for The Information Age, *Critical Questions in Education ,Special Issue*, Vol. (4), No. (3).
- 49- Wilson, Stephanie ; Zamberlan ,Lisa (2012). Show Me yours: Developing A Faculty – wide Interdisciplinary Initiative in Built Environment *Higher Education, Contemporary Issues in Education Research- Fourth Quarter- 2012*, Vol.(5), No. (4).